جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية:الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

مذكرة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم السياسية

الشعبة :علوم السياسية

التخصص :تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة:مريم حسيني

أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية

دراسة حالة بلدية – الحجيرة –

نوقشت وأجيزت علنا

بتاريخ:2014/6/4

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د–غنية شليغم.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا

د–عبد المؤمن مجذوب.....(جامعة مرباح ورقلة).....مشرفاومقررا

أ–عبد الكريم باسماعيل.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مناقشا

السنة الجامعية :2014/2013

إهداء

أهدي هذا الانجاز المتواضع لوالدي رحمه الله، وطيب ثراه راجيا من المولى العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة على ما بذله معي من جهد وعناء ولإيمانه القوي برسالة العلم التي ظل طوال حياته معتقدا بأنها امتداد لرسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

"أبي الغالي"

إلى والدتي التي أحسنت تربيتي وسهرت لأجلي الليالي الطوال لإتمام مساري الدراسي بكل نباهة وحزم، وهي تشجعني وتزرع في باستمرار روح التفوق والنجاح

"أمي الحبيبة"

إلى كافة إخواني وأخواتي الأعزاء ومن أستند عليهم في الحياة، نور الدين، أم الخير، عبد الله، جميلة , مسعودة، كريمة، فاطمة، التي أتمنى لها النجاح في البكالوريا، أحمد، لخضر، مسعود.

إلى الكتاكيت الصغار، علي، إسراء، إسلام، يوسف، فرح، سارة، جهينة، إلى كل عائلة حسيني.

إلى روح الأستاذة الغالية التي لا أنسى ذكراها والتي بذلت جهدها من اجل أن نتعلم نجتهد ونثابر ونحيي بالعلم نبتسم بالأمل تبجيلا لها لعلمها ولحسن صنيعها معنا، بعد أن علمتنا كيف نستفيد من أخلاقها ومن غزارة علمها. "الراحلة الأستاذة، فاطمة مساعيد".

كما لا أنسى صديقات الدرب ماستر تنظيم إداري وسياسي و إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من بعيد أو من قريب.

مريم حسيني

شكر وتقدير

قال الله تعالى في محكم تنزيله:

"إنما يخشى الله من عباده العلماء، إن الله عزيز غفور".

سورة فاطر: الآية 28.

وقال أيضا:

"هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولو الألباب"

قال تعالى:

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

-الشكر لله والحمد لله، حمدا وشكرا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة طريق العلم أمامنا وعلى توفيقي لنا لانجاز هذا العمل

أن نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الدكتور عبد المؤمن مجذوب، الذي كان نعم المشرف والموجه والذي لم يبخل بنصائحه وتوجيهاته القيمة لإنجاح وإتمام هذا العمل.

وكما نشكر أساتذتنا الكرام أساتذة قسم العلوم السياسية وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى المسئولين والموظفين في بلدية الحجيرة الذين استقبلوني وساعدوني في انجاز هذا العمل.

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز وإعداد هذا العمل المتواضع.

مقدمة

تعتبر التنمية من أهم المفاهيم التي برزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور العديد من المسميات و المفاهيم اتصفت بالتنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية و التنمية البشرية و التنمية المستدامة. و يعود تبلور مفهوم التنمية بعدما أخذت معظم الدول المستعمرة استقلالها و دخلت في مرحلة البناء الوطني الشامل و سعت في ذلك الحين إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية ، و في هذا الصدد جاء <<كوليد>> بأطروحته سنة 1971 قامت على أساس تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة و من التخلف الاقتصادي و من استبداد المؤسسات التقنية و من البناء الطبقي غير العادل و من الاستعباد السياسي و من الاغتراب الثقافي الفني...الخ، ومع تقدم الدراسات في هذا المجال اتضح شمولية ظاهرة التنمية[1]. و بالإضافة إلى هذا فإن مسالة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينيات ظلت تطرح أساسا على المستوى القطري أو الكلي مع اعتمادها على مقاربة اقتصادية ضيقة و المتمثلة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و مع هذا فإن مسألة التنمية المحلية لم تطرح إلا بعد بداية الثمانينات, و مع زيادة الاهتمام بالتجمعات المحلية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة بتعظيم الجهود الذاتية و المشاركة الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة و عن طريق إشراك المواطن المحلي في العملية التنموية من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي في القيام بالعديد من البرامج التنموية و التي تتميز بالمرونة و الاستمرارية وعلى هذا الأساس فإن التنمية المحلية تبنى على أساس البناء القاعدي من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة و المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا للموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة كما أنها لا شك ستخدمنا في حياتنا العلمية و العملية، و بالإضافة فإن موضوع التنمية المحلية يخصنا و يخص مجتمعنا و نحن معنيون بها، و للمعرفة أكثر حول أبعاد و آفاق المستقبلية في الوسط المحلي انطلاقا من دراسة التنمية المحلية من مختلف جوانبها.

الأسباب الموضوعية: يعود اختيار هذا الموضوع إلى:

[1]- محمد منير حجاب، **الإعلام و التنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1،2009، ص53.

- التعرف إلى فهم أفضل طرق و أساليب و آليات لإنجاح العمل التنموي داخل الوسط المحلي.
- التعرف على أهم إسهامات السلطات المحلية خاصة البلدية في إرساء دعائم الاستدامة و الشمولية في التنمية المحلية من جهة و أهم التحديات و المعوقات التي عرقل مسار التنموي من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية العلمية و العملية في الدراسة إلى الكشف على أهم التحديات التي تواجه المجتمع المحلي في تجسيد المسار التنموي من خلال عدة معطيات ساهمت بشكل أو بآخر في إعطاء دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة و الشاملة في مختلف قطاعات التنمية.

إشكالية البحث:

للقيام بأي دراسة علمية أو بحوث أكاديمية يجب على الدارس أو الباحث أن يحدد المشكلة أو إشكالية البحث أو الدراسة باعتبارها من الخطوات الأولى التي يجب القيام بها و عليه فإن هذه الدراسة تعالج الإشكالية التالية:

- كيف تساهم التنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي .

<<دراسة حالة بلدية الحجيرة>> **ولاية ورقلة.**

تندرج الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي آليات وميكانيزمات التي تؤدي إلى تحقيق الاستدامة التنموية على المستوى المحلي؟
- ماهي معوقات التنمية المحلية و التنمية المستدامة؟
- ماهي إسهامات التنمية المحلية على مستوى البلديات لتحقيق المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية التالية نضع بين أيدينا مجموعة فرضيات و تعتبر هي أخرى حلا مؤقتا لها .

- كلما تجسد العمل التنموي على أرض الواقع أدى ذلك إلى تحسين السياسة التنموية.

– كلما سعت الدولة بتجسيد سياسات التنمية المستدامة على مستوى المحلي كلما أدى ذلك إلى تمكين المواطن للمشاركة في العملية التنموية.

– كلما بادرت السلطات المحلية باستثمار في العمل التنموي أدى ذلك إلى الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة:

- التعرف على دور المجالس المنتخبة و خاصة البلدية في العملية التنمية و محاولة التعرف على واقع هذا العمل التنموي في البلدية من خلال اختيارنا لبلدية الحجيرة كنموذج للدراسة.
- استبصار أهم معوقات التنمية المحلية على مستوى المحلي في تجسيد التنمية
- محاولة إيجاد تأصيل نظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع التنمية المحلية، التنمية المستدامة، التنمية الشاملة و إيجاد العلاقة بين هذه المفاهيم.

الدراسات السابقة:

قلة الدراسات البحثية في مجال " أبعاد التنمية الشاملة و المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية" أو بعبارة أخرى الاستدامة و الشمولية المشاريع التنموية على المستوى المحلي.

و في هذا وجدنا العديد من الدراسات حاولت دراسة التنمية المحلية من مختلف الجوانب. رسالة ماجستير لعبد **السلام عبد اللاوي** و الذي تناول فيها دراسة حول دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ركز فيها على مدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ركز فيها على مدى مساهمة المجتمع المدني ف التنمية المحلية و خصص كدراسة حالة ولايتي المسيلة و برج بوعريريج.

كما جاء **لبال نصر الدين** في رسالته لنيل شهادة الماجستير لموضوع دور الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة، كرس فيه على الاستدامة في المدن من خلال العديد من السياسات و الأطر القانونية المعتمدة لدى الدول الأخرى التي تنفذ اللامركزية بفعالية.

المناهج:

للقيام بهذه الدراسة قمنا بالاستعانة بالعديد من المناهج العلمية المستخدمة في هذا البحث وهي ما يلي: **منهج دراسة الحالة:** تقتضي الدراسة إلى الاعتماد على هذا المنهج لكونه يسلط الضوء على دراسة نموذج لدور البلديات في عمليات التنمية المحلية المستدامة و قد خصصنا في هذا الصدد بلدية الحجيرة للدراسة.

المنهج التحليلي: و هو المنهج الذي يقوم بتفسير الظاهرة المدروسة ومعرفة المتغيرات المتحكمة في حركية الظاهرة , كما اقتضت الضرورة لطبيعة هذا البحث الاستعانة **بأداة المقابلة** كأداة ميدانية مع المسئولين مقر بلدية الحجيرة إضافة إلى الاستعانة بالثراء المعرفي و العلمي من الكتب و المجلات و الدراسات غير المنشورة و مقالات و ملتقيات و وثائق و الاستعانة بالانترنت.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت لانجاز هذه الدراسة قلة الدراسات في هذا المجال و ذلك لحداثة الموضوع، إضافة إلى نقص المراجع فيما يخص الموضوع التنمية الشاملة و التنمية المحلية. بالإضافة إلى المشاكل و الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز الجانب التطبيقي من خلال جمع المعلومات فيما يخص المشاريع و البرامج التنموية في المنطقة.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية البحث تم اعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول حيث يمثل كل من الفصل الأول و الفصل الثاني إطار نظري و مفاهيمي للموضوع حيث يضمن الفصل الأول ماهية التنمية المحلية، ركزنا من خلاله على مجموعة من تعريفات اتصفت بالتنمية المحلية من تعريفها و أهدافها ومبادئها و مقوماتها و أهم المراحل التي تميزها و أهم معوقاتها، أما عن الفصل الثاني ركزنا من خلاله على ماهية التنمية المستدامة من خلال إبراز أهم التعريفات التي قدمت لتنمية الشاملة و المستدامة من خلال إبراز الخصائص و أهداف و أهم أبعاد التنمية الشاملة و المستدامة كما تم التطرف إلى أهم النظريات التي تقوم بها التنمية المستدامة إضافة إلى أهم التحديات التي تعرقل مسار العمل التنموي في الوسط المحل , أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة حالة عن بلدية الحجيرة و سندرس فيه عن واقع و إسهامات التنمية المحلية في تجسيد التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 30 مارس2014.

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول:

سنحاول من خلال الفصل الأول معالجة موضوع التنمية المحلية في عدة نقاط من أهمها: ماهية التنمية المحلية (المبحث الأول) بدءا بالتعريفات المختلفة التي اصطلحت بها (المطلب الأول) بالإضافة إلى الخصائص التي تمتاز بها و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (المطلب الثاني)، و مجموعة المبادئ والمقومات التي تتبناها (المطلب الثالث). كما سنتطرق إلى أهم الخطوات و المراحل التي تميزها (المبحث الثا ني)، و أخيرا إلى المعوقات والعراقيل التي تعترضها و تعرقل مسارها (المبحث الثالث).

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنمية المحلية و خصائصها و إلى أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و أخيرا مبادئ التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية و خصائصها:[1]

لقد جاءت مجموعة من تعريفات للتنمية المحلية و من أهمها ما يلي:

- **تعريف التنمية المحلية:**

تعتبر **التنمية** بأنها تلك العملية التي تنطوي على التغير الحاسم في كل المجالات القدرات الإنسانية و النشاط الإنساني، كما تعد ركيزة من ركائز تقدم الشعوب و تخلفها نظرا لإحداث تغيير نوعي يمس قطاعات المجتمع سياسيا، اقتصاديا، محليا.

إذن لا يوجد تعريف موحد للتنمية حيث ترتبط عند كثير من الدول بتحقيق الاستقلال ويراها البعض على أنها عملية تمدن أي إقامة المؤسسات الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية.

أما فيما يخص **مصطلح المحلية** و تعني المجال أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي ينتمي إليه مجموعة من أفراد المجتمع الواحد.

كما هي عبارة عند مجال معيشي مرتبط بالهوية الجماعية للسكان كالقبيلة أو العشيرة و حسب المفكر الاقتصادي << **برنارد بيكور** >> هي عبارة عن فضاء تتواجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة و التي تهدف إلى التعايش و بالتالي إلى إعداد استراتيجيات جماعة للتنمية.[2]

و عليه فتعريف التنمية المحلية:

– يقصد بها تلك العملية التي تقوم بإعادة تشكيل كافة الهياكل المجتمع كي تتيح استخدام الموارد المحلية الاقتصادية و البشرية لبناء القاعدة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع.

---

[1]- محمد منير حجاب، ص30.

[2]- أمال زرنيز، **"دور المجتمع المدني قي تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول لإشكالية الحكم الراشد في الإدارة الجماعات المحلية الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010،"** ص ص (13-14)

– كما هي عبارة عن عملية بواسطتها تحقق تعاون فعال للارتقاء بمختلف مستويات التجمعات و الوحدات المحلية لتحسين نوعية الحياة لسكان المنطقة.[1]

– كما تم تعريفها بأنها السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسين نظام توزيع الدخل.

و من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها الجهود المشتركة بين كل المسئولين و الحكومة بالاشتراك مع المجتمع المحلي للقيام بالمشاريع التنموية المختلفة من أجل رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة.[2]

و بعد هذه التعريفات السابقة للتنمية المحلية، تتضح لنا جملة من الشروط من أجل قيام بعملية التنمية المحلية و هي كالتالي:[3]

– إشراك جميع الفاعلين المحليين **(البلدية، الجمعيات، المقاولون, الخواص)** في عملية التنمية.

– ضرورة ترسيخ القيم المعنوية الايجابية مثل الإيمان بالرسالة الوطنية، حب العمل، الرغبة الصادقة في رفع مستوى المعيشة و المشاركة في الإنتاج و الاستعداد لتحمل التضحيات، التنازل عند بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة.

–ضرورة القيام بتخصيص جماعي تشاركي للمجال الترابي للمجال و تحليله و تحديد نقاط القوة و الضعف فيه.

– ضرورة تدعيم للمركزية سياسيا و إداريا و ماليا.

– ضرورة توافر هيكل مالي للتمويل المحلي ينطوي على موارد مالية محلية كافية تقل فيه إعانات الدولة إلى أقل درجة ممكنة[4]

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا**: مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية،2009،ص95.

[2]- محمد طاهر غزيز،**" آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010"**، ص 04.

[3]- سمير عبد الوهاب، **الإدارة المحلية: ورشة عمل ممارسة و تجارب في اللامركزية و تطوير الإدارة المحلية، القاهرة: المؤتمر العربي الثالث**، 10-14 أفريل2005، ص200.

[4] آمال زرنيز، مرجع سابق،ص08.

- **خصائص التنمية المحلية:**

من أهم الخصائص التي تمتاز بها التنمية المحلية ما يلي:[1]

– أن كون عملية التنمية المحلية عملية إرادية و واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية هي إرادة التفكير

و التخلص من التخلف و هذا يقتضي وعي و شعور التخلف و الرغبة من التخلص منه.

– أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية موجهة و متعمدة و واعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن و هذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية مخططة و يقصد بالتخطيط هنا التدبر و النظر للمستقبل و السعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

أن التنمية المحلية عملية فرعية و ليست حالة عرضية عابرة إذ تعتبر عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر و متجدد بغية إتباع الحاجات المتجددة من أجل ذلك الاقتراب من القيم و المثل العليا لتلك الجماعة.

– أن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة و غير قابلة للتجزئة و التكامل يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة

المطلب الثاني أهداف التنمية المحلية:

هناك مجموعة من أهداف ترتبط بها التنمية المحلية لتجسيد بعض المشاريع على أرض الواقع و هي:[2]

1. عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
2. توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع و الاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة و انتظار مشاريعها.
3. تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي.

[1]- عبد السلام عبد اللاوي،" **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010**"، ص55.

[2]- أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن** ،ط1، ص ص،(139-140).

4. تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي ساهم في تخطيطها و انجازاتها.

زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالستهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

5. جذب الصناعات و النشاطات التقليدية المتنوعة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير

6. التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

7. تعزيز روح الجماعة و العمل الجماعي و ربط الجهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.

المطلب الثالث : مبادئ ومقومات التنمية المحلية :سنتطرق في هذا المطلب على أهم المبادئ والمقومات التي تقوم بها التنمية المحلية .

- **مبادئ التنمية المحلية :**

تعتمد التنمية على مجموعة من المبادئ جاءت معظمها لتنمية المجتمع و التي تتصف بأنها عملية تكاملية و إذا لم تتوفر هذه المبادئ أو أهملت فإن التنمية تفقد ركائزها في تحقيق أهدافها.

و تقوم معظم هذه المبادئ على تنمية المجتمع المحلي رغم وجود فروض أساسية قامت على أساس تجميع و تحليل الخبرات العلمية المتراكمة على مر الزمن من و عن طريق الممارسة العلمية و بالرغم على الاتفاق على هذه المبادئ ألا أن أساليب تطبيقها تختلف من مجتمع محلي إلى آخر بحسب الخبرات

و مهارات الممارسون و الموارد و الإمكانيات المتاحة و من هذه المبادئ نجد:[1]

التوازن : يقوم هذا المبدأ على الاهتمام بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجاته تفرض وزنا خاص لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية** ،2008، ص ص، (49-50).

الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى، و التوازن لا يعني تقديم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة و إنما تقسيمها حسب احتياجات و إشباع المجتمع لمختلف القطاعات التي يحتاج إليها.

التنسيق: و يقصد به توفير جو يسمح بتعاون جميع الأفراد في المجتمع و جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها و تداخلها مما يهدر الجهود و يزيد من تكاليف الخدمات و يعمل على تشتت المواطنين.

الشمولية: و هذا المبدأ يعتمد على ضرورة إلزام تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و ذلك دون إهمال قضية أو الاهتمام بقضية دون أخرى أي اهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات و الرغبات.

مشاركة المواطنين في التنمية : و يقصد بها مساهمة و حصر تحديد المواد اللازمة لتحقيق الأهداف و كذا مساهمة الأهالي التطوعية في برامج و مشروعات التنمية.

– حيث أثبتت الخبرات و التجارب المتتالية أن مشروعات تنمية المجتمع لنتكسب لها النجاح

و تحقق الفائدة المنشودة ما لم يشترك المواطنون في هذه المشروعات ومراعاة الشروط التالية:

– أن تكون الحاجة أو مشكلة أو موقف في حدود فهم المواطنين بحيث يمكنهم علاجا و اتخاذ السلوك إزائها.

– تهيئة الأفراد و إعدادهم و تدريبهم على مواجهة المواقف بالإضافة إلى أن المشاركة تحتاج إلى توزيع مناسب للقوة و إلى الاعتماد على إيديولوجية قادرة من جميع الجماهير و حشدهم.

التقبل و التوجيه : و يقصد به أنه على الأخصائيين في التنمية أن يتقبلوا المجتمع المحلي الذي يعملون فيه كما هو بظروفه و خبرائه و إمكاناته المحدودة و ثقافته و غيرها

من الأمور الأخرى و ذلك من أجل كسب ثقة المواطنين المحليين و بناء علاقة جيدة بينهم و بين الأخصائيين.

الاستعانة بالخبراء : إن عملية التنمية تمس جميع مجالات الحياة و كافة القطاعات المختلفة، و لذا فإنه يستلزم على الأخصائيين في التنمية أن يستشيروا خبراء في كافة الجوانب و المجالات التي تتطلبها هذه العملية.

التقويم : من أجل معرفة مدى نجاح عملية التنمية أو فشلها يجب على الأخصائيين في تنمية المجتمع أن يقوموا بالتقويم بصفة مستمرة و يجب أن يشمل هذا التقويم على:[1]

- مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة اشتراك في عمليات تنمية المجتمع.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة نفس العمليات من مرافق ومشروعات و خدمات.

• مقومات التنمية المحلية:

تعتمد الدولة في عملية التنمية المحلية على أهم مؤسسة و هي البلدية و ذلك من خلال مجالسها، حيث تقوم من أجل تنمية المجتمع المحلي بتقديم الخدمات الأساسية و حل مشاكلهم و تلبية حاجاتهم و القيام بالمشاريع التنموية و غيرها، و لكي تقوم بهذا كله و تؤدي دورها بأكمل وجه وجب عليها مراعاة المقومات التالية:[2]

1. إتباع الأسس العلمية في توظيف العاملين في المجالس البلدية حيث يتم شروط و مواصفات الوظائف المطلوبة و الإعلان عنها.
2. الاهتمام بتدريب العاملين في المجالس البلدية و توفير المناخ التنظيمي الملائم الذي يضمن رضا الموظفين، مما يكون له أثر فعال في تحسين مستوى الأداء و تحقيق الأهداف المرسومة.
3. العمل على رفع كفاءة أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق الندوات و الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال.

---

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، نفس المرجع السابق، ص52.

[2]- إيمان الأخضري،**" دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل و إدارة التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010"**، ص ص،(07-08)

4. مواكبة القوانين و الأنظمة التي تنظم الهيئات المحلية و التطورات التي تحدث الاستجابة للتغيرات

في البيئة المحيطة أو ضمان إعطاء المجلس البلدي و المجالس المحلية اختصاصات حقيقية تمكنها

من تحقيق الغاية التنموية.

5. توفير الموارد المالية حتى تمكن للمجلس البلدي من أداء واجباتهم بشكل فعال و هذا يسهل عملية التنمية المحلية و لأن عملية التنمية تحتاج إلى تمويل كبير لتحقيقها

– يجب مراعاة عند إنشاء وحدات محلية جديدة عدد السكان و ربطه بالمساحة الجغرافية.

المبحث الثاني: خطوات و مراحل التنمية المحلية:

للقيام بعملية التنمية المحلية، بد و أن تمر بمجموعة من الخطوات و المراحل والتي تناولها مجموعة من المفكرين و الدارسين و من بينهم **<<رونالد لبيت >>** و **<<ويليام بيدل>>**

و **<<واطسون>>** و التي تتمثل فيما يلي:[1]

1) **استشارة أهالي المجتمع المحلي:**

تعني هذه المرحلة استشارة الأهالي بالمشكلات و الحاجات الموجودة بالمجتمع المحلي و التي تتطلب ضرورة مواجهتها بإعانة من أخصائي التنمية، بالإضافة إلى أنه يجب عليهم المشاركة في العملية التنموية بما أنهم الأكثر دراية بمشاكلهم و حاجاتهم.

2) **إنشاء علاقات التعبير:**

و تعني أنه وجب بناء علاقات جيدة و علاقات الثقة بين أخصائي التنمية و بين السكان المحليين

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 55.

و بين قيادات المجتمع المحلي و بينهم و بين المسئولين التنفيذيين بالمجتمع المحلي.

3) **إحداث التغيير:**

و هي مرحلة التحرك لإحداث التغيير من خل الخطوات التالية:

- شرح و تشخيص مشكلات المجتمع المحلي من خلال العمل المشترك بين أخصائي التنمية و أهالي و قيادات المجتمع المحلي.
- تحديد و وضع خطة لمواجهة مشكلات المجتمعات المحلية.
- ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة على تحقيق أهداف الخطة.

4) **تعميم و تثبيت التغيير:**

و هذه المرحلة تهتم بضرورة متابعة السكان المحليين لعملية التنمية و استمرارها من هذه العمليات التنموية و في مجالات أخرى تحتاج إلى استخدام نفس العمليات.

5) **إنهاء علاقات التغيير:**

يؤكد <<لبيت >> و زملاؤه عند ضرورة عدم تحول القيادات المهنية إلى عناصر دائمة و مستقرة

في عملية التنمية، حيث يتمثل دورهم في توصيل قيادات المجتمع إلى مسؤولية أخصائي التنمية و الوصول بالسكان المحليين إلى درجة الاعتماد على الذات و التي تعرف بالوصول إلى مرحلة النضج و القدرة على مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم في المرحلة اللاحقة.

كما قام <<**ويليام بيدل** >> بالتركيز على أخصائي التنمية و الذي يتولى فيها زمام الأمور وفقا لطبيعة المجتمعات المحلية باختلاف خصائص الأهالي أنفسهم، و تتمثل المراحل فيما يلي:[1]

1) **<u>المرحلة الاستكشافية:</u>**

يحاول أخصائي التنمية في هذه المرحلة اكتساب ثقة السكان المحليين و القيادات

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق ص ص ،(55-59).

و توضيح لهم مدى أهمية وجوده و دوره بينهم و إقناعهم بضرورة التغيير و ضرورة التنمية و قدرتهم على هذا التغيير و الخروج من مشاكلهم و مواجهتها.

2) **المرحلة النقاشية:**

و تكمن مهمة أخصائي التنمية في هذه المرحلة في توجيه السكان المحليين و مناقشتهم

في مشكلاتهم المحلية من أجل الوصول إلى قرارات واضحة و جماعية، وبذلك يضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات لأجل تحقيق التنمية، ويحق للقيادات في المجتمع المحلي و التعبير الحر عن أفكارهم و مخاوفهم و اختيار البدائل.

3) **المرحلة التنظيمية:**[1]

يقوم أخصائي **التنمية** بمساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية التي تم التوصل إليها و التي تخدم المصالح العامة.

4) **مرحلة النشاط:**

يتولى أخصائي التنمية مساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية التي تم التوصل إليها و التي تخدم المصالح العامة.

5) **مرحلة التقييم:**

و في هذه المرحلة يقوم أخصائي التنمية بالمساهمة في زيادة قدرة قيادات المجتمع المحلي على معرفة الجوانب السلبية و الايجابية لأنشطتهم و قراراتهم و تدريبهم على ممارسة أساليب النقد الذاتي و الموضوعي.

6) **مرحلة الاستمرار:**

و تتمثل مهمة أخصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل عملية التنمية عملية مستمرة و تلقائية داخل المجتمع بعد خروجه من عملية التنمية.

و خلاصة القول نستنتج جملة من **الخطوات و مراحل التنمية المحلية** و التي قدمها مجموعة من والمفكرين نجد أنهم رغم اختلافهم إلا أنه توجد نقاط أساسية ركز عليها كل منهم و هي:

– ضرورة التخطيط لعملية التنمية المحلية و دراستها و مساهمة المواطنين فيها خاصة منهم الكفاءات و ذوي الخبرات و أيضا الأخذ برأي القادة و المسئولين من أجل أن يكون اتفاقا جماعيا و مشترك يتفادى من خلاله الأخطاء و المشاكل التي يمكن أن تقع أثناء تنفيذها.

– ضرورة مشاركة السكان المحليين في عملية التنمية و ذلك لأن وجوده أمر ضروري في عملية التنمية، و ضمان نجاحها.

– ضرورة وجود أخصائي التنمية خلال عملية التنمية المحلية و الذي يقوم بتنفيذ هذه المراحل و الخطوات.

– ضرورة علم السكان المحليين بمشكلاتهم و المساهمة فيحلها و التغلب عليها، بالإضافة إلى استمرار عملية التنمية و ممارستها بشكل دائم.[1]

المبحث الثالث: معوقات التنمية المحلية:

في الأمر و قبل التطرق إلى أهم معوقات التنمية المحلية سنستعرض أولا تعريف المعوقات لغة واصطلاحا، فيقصد بمصطلح معوق لغويا: الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترض، أما اصطلاحا فتعني كلمة المعوق هي بعض الأشياء التي تقف عقبة في الطريق

و تمنع الفعل أو الحركة أو النجاح.

و عليه فإن عملية التنمية المحلية تعترضها بعض العقبات تحول دون تحقيق الأهداف المنشود و من هذه المعوقة، المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإدارية... و غيرها و نذكر منها ما يلي:[2]

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص59.
[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص ص، (227-228).

1. **معوقات اجتماعية و ثقافية:**

من أهم العوائق الاجتماعية و الثقافية التي تعرقل العمل التنموي المحلي هي ما يلي:

- ثقافة المجتمع و سيطرة العادات و التقاليد عليها و التي تعتبر حجرة عثرة في عملية التنمية حيث أن بعض الثقافات الاجتماعية تتضارب مع التقدم الحضاري و التطور الفكري. حيث أنه من الصعوبة التعبير على الثقافة العامة للمجتمع الذي اعتاد على سلوك و نمط معين في حياته الذي يكون قد ورثها أبا عن جد. بالإضافة إلى الكثافة السكانية خاصة إذا كانت غير منتجة و مستهلكة و هي من أهم معوقات التنمية المحلية فتزايد في الكثافة السكانية ينتج عنها متطلبات و حاجيات كثيرة من توفير سكنات و مواصلات و شبكات المياه و وسائله مواصلات و الكهرباء و غيرها من حاجيات رئيسية و التي تستنزف أموالا طائلة من خزينة البلدية كما أن القرارات السياسية الاقتصادية القانونية التي تصدر من أجل التغيير و التطوير في المجتمع الذي قد لا تصاحبه تغييرات في جوانب الثقافة المتصلة التي تعيق و تعرقل عملية التنمية المحلية.

2. **معوقات اقتصادية:**

من أهم المعوقات الاقتصادية في التنمية المحلية هو عائق التمويل و ذلك لإكمال عنصر هام في عملية التنمية من أجل القيام بعديد من المشاريع و البرامج التنموية و يرتبط هذا المشكل بمجموعة من المشاكل من أهمها:

- نقص المداخيل و الموارد الاقتصادية للبلديات.
- سوء تسيير الميزانية الخاصة بالبلديات و عدم التوزيع العادل للمشاريع التنموية في القطاعات.

3. **معوقات إدارية:**

و تتمثل أهم المعوقات الإدارية في عملية التنمية المحلية بما يلي:

- نقص الكفاءات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات التنموية و تنفيذ المشروعات.

– تغليب القيادات المحلية التي تقوم ببعض المشروعات التنمية بمصالحها الخاصة و العائلية على اهتمامها بالصالح العام للمجتمع.

– ضعف الرقابة المركزية من قبل السلطة الوصية و كذا الرقابة المحلية من قبل الهيئات المحلية على المجالس المحلية ماليا و إداريا.

– تفشي الظواهر السلبية في أوساط الإدارة و المجال المحلية كالفساد المالي و الإداري، الرشوة، المحسوبية و المجاملات و الأنانية بين قيادات و أعضاء المجالس المحلية.

و هناك معوقات أيضا تتمثل في **وصاية السلطة التنفيذية** و من هذه المعوقات ما يلي:[1]

1. تراجع دور المجالس البلدية في الصلاحيات و الاختصاصات المخولة لها حيث أصبحت صلاحيتها محدودة و يتمثل السبب في إعطاء السلطة المحلية في المديريات صلاحية الإشراف و الرقابة على تنفيذ المشاريع و كذلك عدم موافاتها بنسخ من وثائق و عقود هذه المشاريع لتتمكن من الإشراف و المتابعة.
2. التداخل و الازدواجية في الصلاحيات و المسؤوليات و تمركز السلطة في قمة الهرم التنظيمي
3. و غياب مبدأ تفويض السلطة و ت صا دم التشريعات و تضاربها و عدم ملائمتها للظروف المستجدة.

. ذهنية المنتخب:[2]

و تعتبر من أهم المعوقات للتنمية المحلية و ذلك في أن مجتمع المحلي خلال العمليات الانتخابية و اختيار المرشح الذي يقوم على القرابة و الانتماءات القبلية و العشيرة و هذا ما يترتب عليه من مشاكل حيث أنه قد يكون المرشح غير مؤهل و لا يملك القدرات و الكفاءات لتوليه هذا المنصب.

[1]-عبد الجبار عبد الحكيم, **دور المشاركة الشعبية قي التنمية المحلية,** دراسة اجتماعية لعدد من مديريات ,الرابط الالكتروني **/ nicifolcomtant, SLPTYDIES DELAIL PHO? –**www.yemen**,24 فيفري2014 على ساعة 10:00,ص01.**

[2]-عبد الجبار عبد الحكيم, مرجع سابق, ص 2

بالإضافة إلى ذلك فإن الأنانية و التفكير بالمصالح الشخصية و الذي قد يؤدي إلى فشل العمل التنموي على المستوى المحلي و اختيار قيادات نفعية لشغل المناصب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

خلاصة الفصل الأول:

و نخلص إلى أن التنمية المحلية هي عملية تقوم بها الحكومة و المسؤوليات في المجتمع المحلي من أجل تحسين المستوى المعيشي و ارتقائه بمختلف المجالات، كما تمتاز التنمية المحلية بأنها عملية حركية ديناميكية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن و إنما عملية واعية تتطلب إرادة جماعية من أجل إنجاحها، و أهم المبادئ التي تعتمد عليها في تسيير عملية التنمية المحلية و هي : التوازن، التنسيق، الشمول، مشاركة المواطنين فيها، بالاستعانة بالخبراء و التقويم.

و تمر عملية التنمية بخطوات و مراحل عدة ذكرها مفكرون و دارسين و من بينهم "رونالد بين" و " ويليام بيدل"، اللذان يركزان خلال طرحهما للخطوات على نقاط أساسية من أهمها توفر أخصائي التنمية من المجتمع من أجل مساعدة المجتمع المحلي و توجيهه خلال القيام بعملية التنمية و ضرورة مشاركة المواطنين فيها و استمرار عملية التنمية و التخطيط لها و تقييمها.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد دراسة في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتنمية المحلية من مختلف جوانبها وانطلاقا من الوسط المحلي، سنحاول في هذا الفصل دراسة أبعاد التنمية المستدامة و الشاملة من خلال عدة نقاط من أهمها التعريف، الخصائص، الأهداف، الأبعاد. و أهم النظريات التي قامت بها التنمية المستدامة. و أخيرا العراقيل و المعوقات التي تعترض و تعرقل مسار التنمية الشاملة و المستدامة في الوسط المحلي.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة:

بعد دراسة التنمية المحلية بمختلف جوانبها من التعريف والخصائص التي يمتاز بها والأهداف والمبادئ والمقومات والأخير المراحل والخطوات والمعوقات التي تعترض التنمية المحلية جاء دور المعرفة الخاصية التي تمتز بها التنمية المحلية وهي الاستدامة والشمولية في جميع القطاعات وذلك على المستوى المحلي وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعريفات التي جاءت بها التنمية الشاملة والمستدامة (المطلب الأول)، خصائص التنمية الشاملة والمستدامة(المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة:[1]

وقبل التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة لابد أن نشير إلى تعريف التنمية الشاملة على أنها عملية شاملة تعالج جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعليه فإن التنمية لابد تكون اقتصادية واجتماعية في الوقت عينه وأنها يجب أن تتناول الزراعة والصناعة معا وتحقق التوازن في التنمية المكانية وأن يفرط الاهتمام الخاص بقضايا توزيع الدخل والقضاء على الفقر....الخ.[2]

- ويعرفها "**هدبرغوردان**" أنها تلك العملية التي تتم من خلال إعادة إصلاح وتقوية شخصيات المواطنين في العالم الثالث بعد سنوات من عملية التجريد من الإنسانية التي وقع ضحية لها، كما أنها تعتبر تنمية للإنسان بقدر ما هي تنمية للشروط المادية للحياة.
- كما يعرفها "**علي خليفة الكواري**" على أنها عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرة المجتمع المحلي وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه وتعتبر عملية التنمية الشاملة قضية إرادة ومسالة إدارة وتتوجه بموجبها جهود المجتمع وفقا لأقصى ما تسمح به إمكانيات و الخبرات.

وفي الأخير نستنتج أن التنمية عملية لابد أن تكون شاملة أولا تكون أصلا. وذلك من خلال رأي الدكتور" **إسماعيل صبري عبد الله**" عن شمولية عملية التنمية حيث أكد أن التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة كما تنطوي التنمية بمفهومها الشامل على

[1]– محمد منير حجاب, مصدر سابق، ص ص،(53–55).

[2]– داغر ألنبر، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2007، ص، 51.

توسيع الحاسم في كل المجالات الإنسانية وفي النشاط الإنساني وكذلك في المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية والمجالات الاجتماعية.

كما جاء في المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وتنمية الذي انعقد بالعاصمة البرازيلية بيرو دي جانيرو **سنة 1992م** بتعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"[1]،وقد دمج التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكون مفهوم التنمية البشرية المستدامة ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب إفريقيا **سنة2002**تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تركز في المجالات التالية : **المياه ,الطاقة ,الصحة ,الزراعة,التنوع البيولوجي ,الفقر ,التجارة,النقل التكنولوجي ,الإدارة الرشيدة ,المعلومات والبحوث**[2].

وتعرف التنمية المستدامة على أنها تلك العملية التي تقوم بالاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند إحداث أي عملية التنمية أو ليس مجرد تسديد حاجات الجيل الحاضر كما أنا تشمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلوثها ولأن موضوع التنمية أصبح يرتكز على البيئة بمختلف جوانبها، والتي تعتمد على حماية البيئة والمتمثلة في الثروة الطبيعية.

- كما تعرف على أنها تلك العملية التي تضمنت الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة الحقوق لأجيال قادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن.[3]
- كما اكتسبت التنمية المستدامة شهرة واسعة في الوسط الاقتصادي نظرا لإسهامات "برناردتدلاند" حيث عرف التنمية المستدامة على أنها عملية التأكد من أن قدرتنا جاءت لتلبية

---

[1]–لبال نصر الدين، " **دور الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية :جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012**", ص 13.

[2]– أمينة عثماني و زوليخة الفرطا س,**الحكم الراشد والتنمية المستدامة** :الملتقى الوطني حول الاشكاليةالحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,12-13ديسمبر2010,ص31.

[3]– موسشيت دوجلاس، **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة: بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافي، ط 1، 2000، ص،17.

احتياجاتنا في الحاضر بحيث لا تؤثر على احتياجاتنا في المستقبل وقد عرفها أيضا بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة، نظام حيوي ونظام اقتصادي ونظام اجتماعي.[1]

كما اعتمدت جل الاستراتيجيات الحديثة في مبدأ قياس الاستدامة على مجموعة من المؤشرات تشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة والثقافة وحضارة المجتمع ودور السياسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والجودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات ومن الأمثلة المؤشرات في الجوانب الاقتصادية توزيع الفرص الوظيفية وعدالة توزيع الدخل والتدريب بينما شمل المؤشرات المرتبطة باستخدام الموارد كاستهلاك الطاقة واستعمال الموارد الخطرة وأساليب المياه ومن المؤشرات المرتبطة بالثقافة والحضارة الاجتماعية كعناية بالأطفال ومقدار النشاطات التطوعية في العديد من البرامج والنشاطات المستدامة.

كما تعرف على أنها تلك العملية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي ويفوقه.

وخلاصة القول نستنتج أن التنمية المستدامة تعمل بقوة الاستدامة التي تخضع على التوازن والتكافؤ بين الاحتياجات الأجيال الحاضر والأجيال المقبلة وذلك من خلال ازدياد الثروة مع توفير البدائل وإحلال المحتمل بين الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة.[2]

المطلب الثاني: خصائص التنمية الشاملة والمستدامة:

سنتعرض في هذا الم طلب على أهم الخصائص التي تمتاز بها التنمية المستدامة الشاملة باعتبارهما خاصية من خصائص التنمية نظرا لاهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في قضية التنمية على أنها جزء لا يتجزأ في تقدم الشعوب وتخلفها، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

- والجانب الأخير يتعلق بانتفاع البشر من قدراتهم المكتسبة بالإضافة إلى الحصول على قدر من الرفاه والتمتع بوقت الفراغ.[3]

---

[1]– إبراهيم سليمان مهنا، **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وآثار التنمية المستدامة** ، الإمارات العربية المتحدة: مركزا لإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000، ص,22.

[2]–عبد الله خبابة و بوقره رابح ,**الوقائع الاقتصادية والتنمية المستدامة** :الإسكندرية ,دار الشباب الجامعة ,2009، ص,34.

[3]– مصطفى كمال طلبة , **تأثير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله** , مجلة التواصل ,مقالة عدد 170 أكتوبر 2007، ص6.

❖ **خصائص التنمية المستدامة :**

توجد عدة خصائص تختص بها التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:[1]

- **الاستمرارية:** الأصل في التنمية المستدامة الاستمرار والديمومة في العديد من المشاريع والمخططات التنموية خاصة ما يحدث في الوسط المحلي، وبالتالي يتطلب ذلك توليد الدخل بشرط أن يكون مرتفعا لكي يسهل الاستثمار فيه وحتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- يتطلب استخدام الموارد الطبيعية المتجددة والتي تكون قابلة للنفاذ لكي تضمن الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.
- تحقيق التوازن البيئي: يرتكز هذا المعطى على ضرورة الحفاظ على المحيط البيئي والذي يضمن حياة مستقرة مع ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة[2].

وخلاصة القول نجد أن التنمية المستدامة تمتاز بالاستمرارية والاستقرار وذلك من خلال الاستخدام العقلاني لموارد الطبيعية, والتي تعتمد على الوسط البيئي كمحور ضابط لها، ولهذا نجد بأن هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة حيث تشكل هذه الأخيرة عنصرا هاما وأساسيا في أي نشاط تنموي.

كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة ع ن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث هذه الأخيرة تقيس التغيير الذي يطرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، أما عن مؤشرات التنمية المستدامة تعتمد على التداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأي تغيير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس على الجوانب الأخرى. ويوجد عدة خصائص للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة نلخصها فيما يلي:

- وثيق الصلة بالموضوع قصد دراسته، يعني أنه لابد أن يكون مقترنا بالموضوع قصد الدراسة، وذلك من أجل القياس الجيد للتنمية المستدامة.

---

[1]– مراد ناصر ، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة البليدة، عدد 26، جوان 2010، ص،136.

[2]– كريم زرمان، **أبحاث اقتصادية وإداريه مجلة علمية محكمة وسداسية**, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكرة , العدد ,07جوان 2010، ص 192.

- له القدرة على القياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين، وذلك من خلال القدرة على التحكم في الإمكانيات المتاحة إضافة إلى أنه قابل للتغيير عبر الزمان والمكان.

❖ **خصائص التنمية الشاملة :**

من خلال تعريف التنمية الشاملة نستخلص جملة من الخصائص التي تمتاز بها التنمية الشاملة وهي:

- أنها عملية شاملة بمعنى أنها تشمل جميع القطاعات التنمية منها الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية، الثقافية، البشرية،...الخ.
- أن تكون عملية التنمية مخططة وموجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة.
- أن تكون متوازنة ومتكافئة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بشكل متكامل مع نظام التعليم والتدريب.
- لابد للتنمية أن تكون مبدعة وخلاقة بحيث لا تعتمد على تقنيات قديمة أو تقليدية أو استيراد تقنيات متقدمة جدا.

كما ينبغي للتنمية أن تكون قائمة على أساس مفهوم واقعي للحاجات الأساسية للمواطن المحلي، ويجب أن تكون قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية مع القيام على الاعتماد الذاتي

أو التعاون الأفقي بين الدول النامية في ثلاثية مشتركة مع الدول المتقدمة ولابد للتنمية أن تكون أصلية بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع المحلي نظرا للاختلافات بين المجتمعات.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن التنمية الشاملة تتركز على ثلاثة جوانب رئيسية وهي كالتالي:

- جانب يقوم بدراسة القدرات الجسدية والفكرية وتعزيزها ويتمثل بتحسين مستويات الناس الغذائية والصحية والعملية واكتسابهم المهارات المختلفة.
- جانب يدرس توظيف البشر لقدراتهم على نحو الاختلاف ، لجهة إتاحة فرص العمل المنتج أمام الناس، وفرص الإبداع والمشاركة في القرارات والنشاطات التي تتعلق بجوانب حياتهم المختلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من الأهداف تسعى كلا من التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيقها ومن بين هذه الأهداف هي:

- حماية وتعزيز ما تملكه من مصادر عبر التغيير المنظم للآليات تطويرنا.
- إيجاد التوازن بين مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم للجيل الحالي وللأجيال القادمة وهو يعتمد على المنهج الشامل وطويل والمدى وذلك عدم استنزاف الموارد الطبيعية والأساسية.
- القيام بتهيئة المجتمع الحضاري وذلك من خلال تأكيد هويته وتنمية لشخصية القومية مع مواصلة عطائه الحضاري في ظل انتمائه الإنساني.
- توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع والوطن.
- تعميق أساس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات.
- تصفية البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات.
- تكوين قاعدة وإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية دائما يتحقق بموجبها تزايد مستمر متوسط إنتاجية الفرد ونوعية قدرات المجتمع.

فالتنمية الشاملة تعني إلى جانب معالجة الفقر توفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات القومية، وبالتالي فهي عملية مجتمعية موجهة واعية لأنها تسعى في حدا ذاته إلى ضمان توفير الاحتياجات الأساسية مع ضمان توفر الأمن والاستقرار الفردي والجماعي والقومي.[1]

أما فيما يخص أهداف التنمية المستدامة فتمثل إلى جانب القضاء على الفقر تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف دن الإفراط في الاعتماد على ضمان إمداد كاف منا لمساه مع رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

[1]- مراد ناصر ,مرجع سابق، ص ص، (138-139).

كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة كما تسعى الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمنتجات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، لكن ليس على حساب البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة.

- تحقيق التوازن البيئي وتبني سياسة بيئة ملزمة لجميع أفراد المجتمع بحيث أن تكون هذه السياسة ملزمة مع أخذ بعين الاعتبار العقوبات الرادعة للخارجين عليه.
- التعليم والإعلام البيئي وذلك من خلال السلوك البيئي السليم الذي يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل وعن طريق الإعلام بأهمية البيئة والأضرار المترتبة عند الإساءة إليها.
- زيادة الدخل الوطني وذلك من خلال زيادة في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية، وبالرغم من هذا فإن زيادة الدخل يتوقف على إمكانية الدولة والتي تعتمد على توفر رؤوس الأموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع عن طريق توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي.
- كما تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات إلى الطبقة الفقيرة وتسعى الاستدامة إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقات والموارد المعدنية كما تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.[1]

[1] – كريم زرمان ، مرجع سابق، ص ص، (196-197).

المبحث الثالث: أبعاد التنمية الشاملة والمستدامة:

تتعدد جوانب وأبعاد عملية التنمية المستدامة فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية كوحدة عضوية مترابطة فيما بينها يتأثر كل جزء منها بالتغيير الذي يطرأ على باقي الأجزاء الأخرى وعليه سنتناول في هذا المبحث مجموعة أبعاد التنمية المستدامة والشاملة .

- **أبعاد التنمية المستدامة:** تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية وهي النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني الإداري.

البعد الاقتصادي : يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويستند هذا العنصر على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر مع استغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية إذ يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي.

- النمو الاقتصادي.
- العدالة الاقتصادية.
- إشباع الحاجات الأساسية.

وتنتج أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف مقارنة بالدول النامية.

أما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد المتاحة بالمنطقة من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن الأمثلة الدالة عن هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط في البلدان النامية.

البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بالبعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في مقدمة ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية[1]:

[1]- نصر الدين لبال، مرجع سابق ،ص ص، (17-18).

- ❖ تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان وذلك من خلال توسيع المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة؛ ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية سعيا منها إبطاء حركة الهجرة إلى المدن مع اعتماد على التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء أو بالاحتياجات الأساسية اليومية.
- ❖ حرية الاختيار والديمقراطية.

يعتبر المجتمع السياسي جزء لا يتجزأ عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة تسعى بالنهوض بالتنمية حيث النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

البعد البيئي:

يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم ومستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

التنوع البيولوجي: القدرة على التكيف ، الإنتاجية البيولوجية.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ واختلال طبقة الأوزون الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

البعد التقني والإداري:

- ❖ هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى العصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف الأمثل هو إنتاج حد أدنى من الغازات والمكونات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتقوم مع الطبيعة وتساندها , كما تتطلب تحقيق التنمية المستدامة إلى مجموعة أنظمة توافق مع متطلبات البيئة ومن هذه أنظمة مايلي النظام السياسي الذي يضمن المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار أما النظا م الاقتصادي يحقق

الفائض الاقتصادي و يعتمد على المنتجات المحلية والنظام الاجتماعي يسعى إلى تحقيق خطط التنمية مع أساليب تنفيذها على أرض الواقع أما النظام الإنتاجي فهو ملتزم بالبعد البيئي أثناء القيام بمشروعاته و النظام التكنولوجي يمكن له البحث في حلول لعديد من المشاكل التي تواجهه والنظام الدولي فهو يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروعات التنمية , و أخيرا ال نظام التعليمي يدرب على تأهيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة العامة و خاصة، بحيث تعمل هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيسي تنجح معا في تحقيقه.

❖ **أبعاد التنمية الشاملة:** وفي هذا الصدد لا نستطيع أن نتكلم على التنمية الشاملة كمثلث متساو الأضلاع يعبر كل ضلع منه عن أبعاده الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ذهب إلى ذلك الدكتور محمد السيد فمثلت التنمية هذا الذي ظل سائدا لفترة طويلة في إطار الفكر التنموي الذي لم يعد كافيا لتحديد المجالات الحقيقية ومن هذه الأبعاد مايلي:[1]

- **التنمية الروحية:** وتعني في مفهومها البسيط توفير البعد العقائدي أو الأيديولوجي للتنمية الذي يتضمن كافة جوانب الحياة ويحدد للفرد حريته واختياراته، كما تعني التنمية الروحية تعميق فكرة الاستخلاف في الأرض "**قال الله تعالى:**"**ولقد مكنا لكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون** ومعنى ذلك الاستخلاف العمل الجاد والدءوب للاستثمار وتوظيف كافة الطاقات العضلية والذهنية والمادية لأعمار الأرض.
- **التنمية الذاتية:** وتعني الاعتماد على قوى العمل المحلية و المواد الخام الأولية المتوفرة في البيئة وعمليات الإنتاج والمعارف المحلية وتطويرها وفقا للتكنولوجيا المستوردة.

وللتنمية الذاتية مزايا عديدة يحصرها غوردون هدبر في الجوانب التالية:

1. تدعم فكرة التعاون مفهوم أن الفرد بالتعاون مع الآخرين يستطيع مواجهة مشكلات قريته أو وطنه.

[1]– محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص ص،(62-64).

- تخلق فرص العمل في المناطق الريفية.
- توفر الفرصة للاستفادة من المعارف القائمة وبالتالي الحاجة إلى حملات التعليم الجماهيرية الواسعة للتعريف بكيفية استخدام التقنية الجديدة.
- **التنمية الاقتصادية:**

هي التي تؤثر على الجانب المادي للتنمية فتهتم بطريقة تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من الزيادة في السكان.

وتشمل على كافة المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والمالية والتجارية....الخ غيرها بالإضافة إلى ذلك أهداف تحقيق الحريات السياسية للأفراد وتوسيع مجال الاختيار أمامهم بما يسمح بتحقيق طموحاتهم في شتى المجالات والمساهمة في انجاز القرارات وتوفير العدالة والأمن لكل أفراد المجتمع.

- **التنمية السياسية:**

التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم وعدم وقوفهم موقف اللامبالاة ويتسم ذبك بدرجة من المشاركة الشعبية الموسعة وهناك من يعرفها بأنها الاستقرار والتعبير المنظم ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أنه أي تشكل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد على البيئة الملائمة لذلك ويتمثل دورها في تسهيل النمو الاقتصادي كما تسهم في تهيئة الظروف للتغيير في القيم مما يكفل التحرك نحو المجتمعات الحديثة.

- **التنمية الاجتماعية:**

تعرف بأنها عبارة عن تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى.

وتعريف آخر هي عبارة عن عملية نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و بين الجماعات في المجتمع على أساس أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية.

- **التنمية البشرية:**[1]

تعرف التنمية البشرية طبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع اختيارات الناس وهذه الاختيارات أنها سيئة وعلى هذا فالتنمية البشرية تتضمن ثلاثة أبعاد كما يقول الدكتور عبد الرسول عميد معهد للتخطيط القومي:

- تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية.
- تنمية من أجل الناس لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل.
- تنمية بواسطة الناس لأنها تعمد إلى توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات.

وتنمية الإنسان هي جوهر التنمية الشاملة فلا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان...ولعل هذا ما يؤكد شمولية عملية التنمية وأن التقسيمات الجامدة التي وضعت لها أساءت إلى عمليات التنمية تصورا أو تخطيطا و تنفيذا.

و انطلاقا مما سبق ستخلص أن التنمية الشاملة تعني النهوض الشامل بمختلف المجالات التنموية وكذا المستويات الحضرية والريفية وكافة فئات المواطنين فهي صحوة شاملة للمجتمع بأسره.

إلا أن المشكلة التي تواجه التنمية الشاملة هي كيفية التنسيق بين مختلف الأهداف التنموية المختلفة على مختلف المستويات وإزالة ما قد ينشب بينها من تعارض وعلى هذا فإن التنمية الشاملة تستهدف إحداث تغييرات كمية وكيفية موجبة ومتوازنة في كافة القطاعات المجتمع مما يساعد على زيادة درجة من الإبداع والكفاءة الإنتاجية والمشاركة الايجابية لكافة المواطنين.

[1]– محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص ص، (74–80).

المبحث الثالث: نظريات التنمية المستدامة:

لقد حظيت التنمية المستدامة اهتماما بالغا من قبل الباحثين والأكاديميين في مجال البيئة والاقتصاد وعلم الاجتماع.

نظرا لما تعانيه التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت تركز على الشروط والعناصر المهمة في عملية التنمية فنجد علماء الاقتصاد ميزوا بين مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية التي هي في الحقيقة الأمر تتضمن أفكار الاستدامة البيئية وهناك تعريف آخر للتنمية المستدامة للدول المتقدمة فهي إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

أما عند علماء البيئة والموارد الأحياء فيرون أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما والقيام بحماية الموارد المائية كما ركز علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها ثقافة المجتمع وهناك تعريف آخر فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.[1]

ولهذا الغرض وجدت مجموعة من النظريات تبرز أوجه التداخل بين مختلف أبعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية ومن بين هذه النظريات التي ساهمت ولو بقليل في إحداث وإبراز التغير داخل دائرة التنمية.

النظريات المتشائمة: قدم توماس مالتس سنة **1798** مقالة الشهيرة حول مبادئه في السكان حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي جاء بها بعض الفلاسفة في عصره مثل فلاسفة الفرنسيين ومنهم : **الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه** والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل.

هذا على عكس الطرح الذي جاء به توماس مالتس واضحا بالقدر الكافي واشتملت العديد من البنود النموذج عند الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي المتغيرات النموذج.

[1]- يحيي سعيدي و صوريه شني, **نظرية التنمية المستدامة**، مجلة التواصل, مقالة عدد 03 ,جامعة المسيلة ، 14 أكتوبر 2005، ص 01.

1 -**النظرية المتفائلة:** قدم هذا الطرح **جون ستيوارت ميل** الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل.

وقد استند **ستيوارت ميل** في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادية، وكلها عوامل تؤدي كما كان يعتقد ميل إلى خفض معدلات نمو السكان.

2 -**الحركة الأمريكية المحافظة: 1980-1920** : لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي **فرنكلين روزفلت** ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الإيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال **الفترة 1820- 1920.**

حيث ترى الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم معدلات أقل كلما كان أفضل كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة وأن التحكم الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه ، والغاية من هذا هو الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في إقليم معين.

3 -**نظرية الحالة الثابتة المستقرة**[1]:

خلال فترة الستينات ظهر مصطلح الحد المطلق من جديد بزعامة الديموغرافيين والطاقويين حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس بخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970.

وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها أن توفق النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤولياتها في الأزمة البيئية ضئيلة.

4 -**نظرية الموارد الناضبة** : قام الاقتصادي هارولد هو تلينغ بنشر دراسة حول اقتصاديات الموارد الناضبة في عام **1931** وفي هذه الدراسة قام **هلتينغ** ببناء

[1]- يحي سعيدي ,صورية شني ,مرجع سابق ,ص ص،(01-02).

نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.

تستند نظرية الموارد الناضبة يهدفون إلى تعظيم الثروة إنتاج الموارد بطريقة تعظيم قيمته الحالية وفي الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة الناضبة كالبترول. مثلا يمنع قرار إنتاج برميل من البترول اليوم إمكانية إنتاج آخر في المستقبل، الواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة حيث أن إنتاج اليوم يمنع هذ ا الإنتاج في فترة أخرى في المستقبل ويجب على ملاك الموارد الناضب أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون

من مكونات النفقة عند اتخاذ قراراهم بالإنتاج.

وعلى هذا الأساس قام بتوصيف الموارد الناضبة والتي تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها.

❖ **النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية:**

من أ جل إلقاء الضوء على التنمية المستدامة من جانب علماء الاقتصاد ارتباط التنمية المستدامة بالمفاهيم التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة وعليه فالنمو الاقتصادي يعني زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمرور الوقت. أما **التنمية الاقتصادية** فهي تعتبر أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي من خلال عدة نقاط من أبرزها :

- تحسين نوعية حياة السكان وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.
- تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات.
- تحسين الحقوق المدنية والحريات.

إضافة إلى هذا التعريف فانه لا يتضمن الأفكار التي ترتبط بالاستدامة البيئية ,وقد لقت اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين الأفكار تتعلق بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها.

النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و القيمة :

قدم علماء الاجتماع مجموعة من النظريات جاءت انطلاقا من الطبيعة البشرية من أجل التحضير المعدلات لتحقيق التنمية المستدامة مع أخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية والثقافية في مراحل التنمية و تخصيص البرامج و المشاريع المختلفة مع سياسة تحليل المشاريع و نمو الديمغرافي مع الاهتمام بالفقر و انعدام المساومة في ملكية الأراضي الحروب و الكوارث الطبيعية السياسات الاقتصادية غيات الحرية في مختلف المستويات ، و يجب أخذ هذه العوامل المستفعلة المجتمعة و على حد سواء و من أمثلة هذه النظريات التي تناولت العدالة في توزيع الثروة .

- **نظرية الداعية للأولية البيئية:**

يشير بعض العلماء إلى أن محيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما ,و هم في هذا الصدد يبحثون عن حماية التنوع الحيوي و الوراثي و يشير إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما ، و تمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي ، لذا فهو أمر مطلوب مثل تقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية و أجهزة التبريد ، و لكن يجب تجنب التقنيات و النمو الذي يضر بالبيئة و يسعون إلى الحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية و الأخلاقية ، و من بين هذه النظريات : نظرية **gaua** ، نظرية حقوق الكائنات غير الانسانية, النظرية المتشائمة, النظرية المتفائلة, الحركة الأمريكية لمحافظة , النظرية النضوج لدراسة **برانت و مورس** ,نظرية الحالة الثنائية المستقرة ,نظرية الحدود النمو.[1]

[1] - يحيي سعيدي و صورية شني ، مرجع سابق، ص ص، (3-11).

المبحث الرابع: معوقات التنمية المستدامة:

لقد تناولنا في المبحث الرابع (الفصل الأول) تعريف المعوق و هو الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترض لتحقيق غاية من الغايات. و هي أيضا الأشياء التي تقف عقبة في الطريق و تمنع الفعل أو الحركة أو النجاح. و عليه فأهم معوقات التي تعترض كل من التنمية المستدامة تتركز في مجملها عل العوامل البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و من هذه العوامل الآتية:[1]

- طبيعة النظام السياسي القائم، حيث نجد أن النظام السياسي له دور كبير في إبراز البعد التنموي من خلال استحداث العديد من متغيرات في كافة مجالات لحياة و تكون على المدى الطويل و ذلك بالاستعمال الجيد و العقلاني للموارد لطبيعية المتاحة.

–الحروب الداخلية و انعدام الاستقرار و غياب الأمن و سباق نحو التسلح، مما يؤدي إلى استنزاف أموال هائلة.

- ضعف الإمكانيات التقنية و الخبرات الفنية، بسبب هجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة مما أثر سلبا على خطط التنمية، و سبب اتساع فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة و الدول العربية النامية.

- تدني الأوضاع الاقتصادية و انتشار البطالة و ضعف التنمية لاقتصادية و هجرة أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية إلى بنوك الدول الأجنبية

- النمو السكاني الكبير و الذي يزيد على 3% سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل الجهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول العربية

- الفقر و تراكم الديون التي تستنزف أكثر من نصف الدخل العمومي لمعظم الدول العربية

- و هناك تحد ناتج عن القيم الاجتماعية المعوقة للتنمية و هو التحدي الناتج عن عدم توفر القيم المعنوية كافتقار الإيمان بالرسالة العمومية و التنمية الصادقة في رفع مستوى المعيشة و افتقر الاستعداد لتحمل بع التضحيات

- عدم الرغبة في العمل بجد و بإخلاص و تفضيل المصالح الخاصة على لمصالح التي تخدم فئات كبيرة من المجتمع

[1]-محمد منير حجاب ، مرجع سابق ، ص ص (60-61).

- عدم القابلية لاستيعاب أساليب إنتاجية جديدة جد متطورة
- عدم إشراك المواطن في تجسيد برامج التنمية التي تخدم مختلف لقطاعات الموجودة في المجتمع.
- الديون الداخلية و الخارجية المستحقة على الدولة: فالديون لها تأثير كبير في عرقلة بعض البرامج و المشاريع التنموية فالدولة تسعى جاهدة إلى تسديد الديون بالرغم من وجود بعض مشاكل في التنمية.[1]

[1]- حجاب محمد منير ، مرجع سابق ، ص 61

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج في الأخير إلى أن التنمية المستدامة عملية تستهدف إلى تسخير كافة الإمكانيات و الطاقات المؤهلة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في خدمة التنمية المحلية، و التي تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، مع إيجاد توازن مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية و ذلك من أجل العيش الكريم للجيل الحالي و الأجيال المقبلة باعتمادها على منهج شامل للمجتمع بكل فاعلية و تكويناته، و تقوم التنمية الشاملة و المستدامة على مجموعة من أبعاد تساهم بشكل أو بآخر في تغيير لشامل داخل أنظمة الحكم. و من هذه الأبعاد: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد التقني و الإداري، والبعد التكنولوجي، أما عن أبعاد التنمية الشاملة فترتكز على التنمية السياسية، التنمية الإنسانية، التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية الإدارية...الخ و ذلك من أجل الحفاظ على الثروات الطبيعية من التلف أو الاستنزاف غير قانوني لها لمواجهة العديد من المشاكل والتي تعتبر حجرة عثرة في تحديد الأهداف المرسومة على مستوى المحلي كمشكل الأمية ،نسبة عدد السكان، النظام السياسي القائم، الحروب و النزاعات...الخ

الفصل الثالث

تمهيد :

بعد الدراسة المعمقة والمفصلة لحيثيات التنمية ومختلف متغيراتها المحلية الشاملة والمستدامة في الفصلين الأول والثاني، جاء الدور لمعرفة أكثر مدى تجسيد هذه المتغيرات على أرض الواقع والاستفادة أكثر تطرقنا إلى دراسة بلدية الحجيرة نظرا للظروف التي تحيط بها من موقع الذي تملكه والمناخ الذي تمتاز به إضافة إلى عديد من العناصر سنحت لنا بدراسة الجيدة لواقع التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى المحلي، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف ببلدية الحجيرة من خلال النشأة وأهم الخصائص التي تمتاز إضافة إلى الهيكل التنظيمي الذي يسير مصالح المؤسسة أما المبحث الثاني كل هذا في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فيتم دراسة العلاقة المزدوجة بين التنمية المحلية والشاملة والمستدامة ونحاول لفت الانتباه إلى أن هناك علاقة بين التنمية الشاملة والمستدامة بالوسط المحلي، هذا كله ما نحاول دراسته في المبحث الثاني من خلال العديد من المشاريع والبرامج التنموية .

المبحث الأول: التعريف ببلدية الحجيرة.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على بلدية الحجيرة بإعطاء معلومات قيمة عنها من خلال النشأة وأهم الخصائص التي تمتاز بها منطقة الحجيرة وأخيرا الهيكل التنظيمي الذي يسير مصالح ومكاتب البلدية.

المطلب الأول: نشأة بلدية الحجيرة.

تعتبر منطقة الحجيرة من اهم المناطق التي تحتوي على معالم كثيرة مثال ذلك" القصور، المنارات، النحوت الآبار، الزوايا "، فلقد شهدت الحقبة الاستعمارية الفرنسية من الفترة الممتدة **1830 – 1962**، آثار في تدمير المنطقة ثقافيا وذلك من خلال استعمال سياسة التمييز وسياسة التجميل ضد الشعب الجزائري الأعزل وقيامها باستغلال واحات النخيل الغنية لصالحها، أين قام المستعمر الفرنسي بفرض رسوم وغرامات وإتاوات على ممتلكات الأهالي مثل: واحات النخيل ، المعز، والأغنام، بهدف تفقير الأشخاص لتسهيل السيطرة عليهم بالكامل.

وفي سنة **1963** أي بعد الاستقلال الجزائر يتم تسميتها ببلدي الحجيرة ومع مرور الوقت في سنة **1984** تمت ترقية البلدية إلى مقر دائرة طبقا للتقسيم الإداري الأخير.

تنقسم دائرة الحجيرة إلى بلديتين : بلدية الحجيرة وبلدية العالية هذين البلديتين تحتويان على خمسة تجمعات سكنية ثانوية وهي كالآتي لقراف مثل دبيبي التابعين لتراب بلدية الحجيرة والطيبين والشقة تبعتان لتراب بلدية العالية[1].

المطلب الثاني: خصائص بلدية الحجيرة.

تمتاز بلدية الحجيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات من أهمها[2]:

1 الموقع الجغرافي:

تقع بلدية الحجيرة شمال الولاية تتوسط قطبي مدينتي تقرت وورقلة ومساحتها المقدرة بـ 2429 كم^2 وعدد سكانها في 31/ 2010/12 بـ 17000 ساكن وكثافة سكانها المقدر بـ 7,34 ساكن/ كم^2

وهذا طبقا لإحصائيات السكان 2007 (RGPH) عبر كامل تراب البلدية؛ التزايد السنوي المتوسك ما بين (0.49- إلى 5,1222)، وتعتبر بلدية الحجيرة من بين المناطق الريفية بالرغم من أن مساحتها يقطعها الطريق الوطني رقم 03 وهي مبعثرة عبر تجمعات شرقا وغربا حيث تبتعج على مقر

[1]- المرسوم القانوني رقم 84- 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإداري للبلاد.
[2]- مقابلة مع السيد محمدي عبد الحميد ,أمين العام لكتابة البلدية الحجيرة ,في مقر بلدية الحجيرة , يوم 3 أفريل 2014 .

الولاية ورقلة: 100 كلم وعن مدينة تقرت بـ 93 لكم وتمتاز المنطقة بثروتها الرعوية والصحرواية وتقريبا 65% من السكان يسكنون مقر المدينة حيث تحدها من الشمال: بلديتي العالية وبلدة عمر وجنوبا بلديتي أنقوسة وحاسي بن عبد الله أم اشرقا فتحدها بلدية المنقر وغربا بلدية العالية.

2 -**التشخيص:**

- ❖ تمتتاز المنطقة بطابعها الصحراوي الفسيح والمتمثل في أساسا الكثبان الرملية المنبثقة من العرق الشرقي الكبير للوطن.
- ❖ تحتوي بلدية الحجيرة على عدة مجالات وتبقى غير مستغلة.
- ❖ مساحة فلاحية مفيدة وضعيتها مسجلة في المحيط الفلاحي الوطني.
- ❖ تربية مختلف الماشي.
- ❖ وكذلك تتميز بمخزون بكميات معتبرة سواء مياه سطحية أو جوفية ولكن يبقى استغلال الضعيف للثروات وهذا راجع لنقص الاستثمارات في عدة مجالات وكذلك عدم وجود وسائل التخزين والتبريد المياه التي تصل درجة حرارتها إلى 50 °– 60°.

تحليل مختلف العناصر الاحصائية[1].

1 -**التضاريس:** تتميز المنطقة بثلاثة مجموعات جغرافية تدخل في تضاريس تراب البلدية في إطار الساحل الصحراوي والمتميز بالجفاف الواسع هشاشة التربة.

المجموعة الأولى تحتوي على أكبر جزء والمتمثل في الحمادة المتواجدة في الغرب.

المجموعة الثانية تتمثل في شكل لكثبان الرملية الرياحية المنبثقة من العرق الشرقي الكبير للوطن باتجاه الشمال والشمال الشرقي.

المجموعة الثالثة فتتمل في الشطوط المحلية المتواجدة في الجنوب والجنوب الشرقي والشمال والشمال الغربي.

2 -الهيدروغرافي:

مواصفات وخصائص تربة البلدية من الناحية المادية القاعدية الصحراوية لا تحتوي المنطقة على شبكة الهيدروغرافية باستثناء وادي النساء.

[1]- **المعطيات المناخية من محطة الأرصاد الجوية التابعة لمدينة تقرت .**

3 الجيولوجيا:

منطقة الحجيرة مسجلة ضمن أوسع صحن رسوبي قاعي صحراوي ويتميز بمنخفضات كبيرة ذات طبقات خشنة في السلسلة الرسوبية المكونة بخزان المياه الذي يعتبر الثروة الرئيسية في هذه الصحراء. في إطار التكوين الجيولوجي للمنطقة حيث تتكون من قاعدة كلسيه والمارن والصوان من طبقة السنويان الأعلى أين توجد طبقة cocaïne المتوسط الذي يعطي التكوين القاري يتكون مبدئيا من الرمل الصلب miocène للطبقة الداخلية pliocène.

إن سلسلة القاري النهائي محمل من الأعلى إلى الأسفل.

الطين الأصفر والأحمر سمكه 20 متر.

مجموعة الحثاثية سمكها من 12 إلى 35 م من الرمل الخشن الأبيض أو الأصفر يحمل على بركة ارتوازية مسماة طبقة miopliocene.

مستوى غير النفاذية من 15 إلى 25 متر من الكلس والأرن البحيري وصلب من قاعدة تكوين الكين الأبيض.

الرمل الوردي سمكه 10 م إلى 25م أو أحمر مع توسط القاعدة البنية والوردية وإن السلسة الفرعية تنتهي بتكوين الطين الرملي مع تخزين التبخر.

وكذلك قاعدة الكلس الخشن والمساحة المشكلة مغطاة بالاسمنت الصواني.

التشكيل النهاري والرياحي تأخذ من احتكاك الطبقات العليا لسلاسل الفرعية التي تنتهي إنتشارات في العمق مكونة أودية معوضة برمل الطمي أو رياحي الذي يجري في مساحة طبقة العمق.

المنشكلات:

ترتفع منطقة الحجيرة ما بين 91 متر بمنطقة عين الرومي و 190 متر بكاف السلوقي وتغلب على الجهة الغربية بهضبة الديس وتقع في وادي ريغ بين مدينة تقرت وورقلة، وادي ريغ تتميز بعدم التناظر بين حافتيه.

التجمع السكاني لمدينة الحجيرة يقع في الجهة الغربية لعرق الشرقي الكبير تمتاز بأرض مستوية ولكن كذلك عدة مساحات الكثبان الرملية الطويلة حيث هذه الطثبان تأخذ اتجاه الشمال الغربي والجنوب الشرقي إلى الشمال الجنوبي إن موقع منطقة الحجيرة بعيدة عن المنحدؤر الغربي للهضاب التي تكون فيها مهيأة الرياح الموسموية حيث لا يمكن حماية المنطقة من الرياح الرملية من الضروري أخذ الحماية من أجل وقاية المدينة من الرمال.

الهيدروجولوجيا:

يتكون باطن الأرض من الثروة المائية الرئيسية للبلدية وتوجد على عمق ما بين 100 مترإلى 800 متر في قالب برك مائية حيث تستغل حاليا وكذلك بالنسبة للمستقبل.

ميوبليسان، المركب القاري.

سونيان، المركب القاري.

البيان، الوسط القاري.

المناخ:

تقع مدينة الحجيرة في منطقة جافة ذات مناخ صحرواي وتمتاز بندرة الأمطار 100 ملم في السنة الحرارة القصوى 50 درجة في فصل الصيف وتنزل 6 درجة في ليل شتاء.
الرياح تكون في اتجاه شمال شمال غربي وجنوب غربي وتكون متعددة على مدار السنة.

ظاهرة الضباب ضعيفة أما بالنسبة قوة الشمس كبيرة حيث تبدأ من تستمر أفريل إلى غاية شهر سبتمبر.

خصائص المناخ:

قوة الجفاف.

قوة التشميس.

عنف الرياح.

الحرارة:

دراسة الحرارة المتوسطة ما بين 11.49° إلى 34.52° في فصل الشتاء في السنتين الأخريتين.

جدول رقم 01: الحرارة القصوى والدنيا لسنة 2010.

الفصل	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
الاشهر	se	Oc	N	De	Jà	Fe	Ma	Av	Mai	ju	juil.	Au
درجة الحرارة الدنيا	20.4	17.6	9.6	7.1	3.3	6.6	10.5	16.3	21.1	24.1	27.1	26.3
درجة الحرارة القصوى	35.5	31.8	23.6	17.9	14.9	18.3	26.1	31.1	35.5	39.2	41.0	40.9

تعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أعلاه أن درجة الحرارة القصوى تكون ما بين (41.0° -14.9°) أي بين شهرين جانفي وأوت بينما الحرارة المتوسطة الدنيا بين (3,3°- 27,1°)، والملاحظ في هذا الأمر أن شهر جانفي يعتبر من أهم الشهور الذي يكون فيه درجة الحرارة منخفضة بينما شهر أوت يعتبر من أهم الشهور ذو حرارة مرتفعة.

التساقطات:

تنتمي منطقة الحجيرة عموما إلى الجنوب الجزائري وتختص بمناخ جاف أين ساقطات الأمطار غير منظمة ونادرة وتتميز التساقطات Pluviomètre المحلية مفاجئة في شهر جانفي ومتوسطة في شهر سبتمبر وأكتوبر.

رقم 02 تساقطات الأمطار المتوسطة الشهرية.

Saisons	Automne			Hiver			printemps			Eté		
Mois	Se	oc	No	de	Ja	Fe	ma	Av	mai	ju	Jui	Au
La pluvondetere moyenne	12.5	14.2	2.70	6.60	38.7	1.1	3	3.20	1.1	0.40	0.20	2.02
La moyenne anninel 7.10												

تعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال جدول المرفق أعلاه أن كمية تساقطات الموجودة في منطقة حجيرة لا تتجاوز 14,2 مم وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة الجافة وإلى ندرة في كمية التساقطات

الرياح:

الرياح ساخنة وعنيفة ومتعددة وسرعتها كبيرة 3م/ثا التي تنتج ريح رملي في الزمن الناجر حيث تصل سرعتها إلى 120 كلم الساعة وتتجه غالبا نحو الشرق والشرق الغربي.

جدول رقم 03 رياح قصوى لسنة 2010:

الفصول	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
الرياح القصوى	3,53	15,6	28,2	5,62	3,33	14,4	20	15	7,9	2,5	7,77	2,7
La moyenne mensuel s’avoire 3.7 km heures												

التبخر:

في الواقع التبخر مرتفع جدا على مدار السنة تستطيع الوصول إلى القيمة في شهر جويلية

بـ 319 مم كما تبلغ القيمة الدنيا قي شهر 49 مم

الجدول رقم 04 التبخر الشهري 2010:

Saisons	Automne			Hiver			Printemps			Eté		
Mois	Se	oc	No	De	jà	fer	mai	Av	mai	ju	Jui	Au
Evaporation	160	158	84	55	49	102	176	192	201	295	319	248
	La moyenne mensuel s avoire 169.9 mm											

الرطوبة:

في الواقع الرطوبة منخفضة جدا على مدار السنة مع أخذ بعين الاعتبار المنطقة صحراوية حيث القيمة القصوى تقدر 72%والقيمة الدنيا التي تصل 42%.

جدول رقم الرطوبة الشهرية 2010 :

Saisons	Automne			Hiver			printemps			Eté		
Mois	se	oc	No	de	jà	Fer	ma	Av	mai	ju	Juil.	Au
Humidité%	44	47	58	72	66	57	39	37	32	25	29	35
	La moyenne mensuel s avoire 45.08%											

الغطاء النباتي:

ندرة الغطاء النباتي الطبيعي حيث الكون للتربة والمناخ والهيدروغرافيا، تعد منطقة الحجيرة، أهم المناطق التي خضعت إلى التحول الجيولوجي حيث كانت تعتبر منطقة سريرلوادي واسع إلا أنه

تحول مع مرور الزمن إلى برك مائية (قلته) من هنا نستطيع أن نقول هذه الأخيرة تعطي الغطاء النباتي العشبي أما المنطقة ذات الكثبان الرملية وغطائها النباتي المتمثل في الدرين.

المصادر المنجمية:

تعرف منطقة ورقلة بامكاناتها في مجال المحروقات بترول وغاز في نفس الوقت فقيرة في ميدان المناجم.تختص منطقة الحجيرة بإمكاناتها في أماكن بالجبس والرمل الطمي أين يستعمل بطريقة تقليدية على مستوى قرية لقراف وكذلك كثرة الملح في منطقة شط بغداد شمال المدينة.

النشاطات:

الفلاحة وتربية المواشي "نشاطات إقتصادية واعدة".

تمتاز بلدية الحجيرة بمساحات واسعة وخزان مياه وتعتبر النشاطات ال فلاحية وتربية المواشي هي الموارد الأساسية للسكان.

المساحة الفلاحية المستغلة :

تقدر المساحة الفلاحية المستغلة بـ 11476 هكتار 8 % من المساحات الفلاحية الكلية

و 0,08 % من الكلية للبلدية حيث 758 هكتار مسبقة و 11243 هكتار تستغل في منطقة قداشي الفلاحية.

غرس النباتات:

تعطى المنطقة بواحات النخيل المغروسة تقليديا المتمثلة نموذج البور الطلوع تقدر واحات النخيل التقليدية ذات ملكية لفلاحين بحوالي 70000 نخلة حيث تحتل مساحة 675 هكتار، ويتجلى المحصول في تمر المسمى الغرس حيث يمثل 65 % من الانتاج العام المحلي وبعد تأتي الدقلة في المرتبة الثانية.

إن الأهمية بمكان في منكفة صحراوية أنها تمتاز بتربية المواشي والمتمثلة أساسا من الماعز والأغنام والإبل.

الصناعة:

بلدية الحجيرة لا تحتوي على وحدة صناعية سوى على مقاولات الاشغال والمقدرة بحوالي 30 مقاولة خاصة متخصصة في جميع المجالات وتقويم بتشغيل حوالي 300 شخص في سنة 2010.

الثروة السياحية:

تحتوي بلدية الحجيرة على معالم سياحية في المناطق الريفية الصحراوية مثل الكثبان الرملية مرسومة طبيعيا وواحات النخيل مترامية على تراب البلدية وهي كمايلي:

- ✓ القصر القديم (الزاوية التجانية).
- ✓ زاوية القصر.
- ✓ آثار قصر بغداد.
- ✓ منطقة عيم الرومي.
- ✓ منطقة دزيرة.

حيث لاتوجد منشآت الراحة كالفنادق

الصناعة التقليدية تتمثل في الأقمشة المتكونة من وبر الجمال

التجهيزات:

إن المستوى المعيشي لسكان بلدية الحجيرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية مقبول نسبيا غالبية السكان تسكن وسط المدينة حيث جميع التجمعات السكانية تحتوي على شبكات المياه والتطهير.

المنشآت:

- ❖ **شبكة الطرقات:**

إن أهمية بمكان شبكة الطرقا بتزايد البلدية التي تؤطر جميع المواصلات بين السكان لاسيما الطرق الولائية رقم 33 ورقم 202.

❖ **شبكة التطهير:**

استفادت البلدية من محطة الضخ المياه التطهير أين حاليا إنطلقت الأشغال حاليا لانجاز مصب حيث تم اختياره في مكان بعدة كيلومترات معزول على التجمعات السكانية للبلدية من هنا اقترح مصب في منطق شط قمر بغداد.

❖ **التوقعات:**

حضيرة المستقبلة المركز الحياة بحاسي معمر ملتقى الطرق تقرت ورقلة حيث تم برمجة 264 مسكن عصرية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية الحجيرة.

بناء على القانون رقم: 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتعلق بالبلدية بناءا على المداولة رقم 2002/109 المؤرخة في 11 ديسمبر 2002 المتضمنة إعادة الهيكلة بمصالح البلدية والمصادق عليها من طرق رئيس الدائرة تحت رقم: 19 بتاريخ 15 أفريل 2003.

بناء على مراسلة السيد رئيس الدائرة رقم **336 بتاريخ 11 فيفري 2014** المتضمن التقيد بالملاحظات المبلغة من طرف الولاية.

بناء على محضر الجلسة المؤرخ في **12 فيفري 2014** المتضمن في إحدى نقاطه تعديل المداولة السالفة الذكر وذلك من أجل إعادة النظر في التنظيم الهيكلي المصالح البلدية حيث أخبر الرئيس السادة الحضور بوجود تداخل في مهام بعض المصالح مما يستلزم إدراج مكاتب جديدة للمساعدة في التحكم والتسيير الحسن المصالح البلدية وفصل بعض المكاتب عند بعضها البعض. وعليه جاءت المذكرة على النحو التالي[1]:

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي خاص بها حيث تقوم من خلاله بترتيب المناصب من أعلى منصب إلى أدنى منصب فيها.

[1]- **مقابلة مع السيد منصوري محمد لحسن، رئيس المجلس الشعبي البلدي, في مقر بلدية الحجيرة , يوم 3 أفريل 2014 على ساعة 10.00**

ويتمثل الهيكل التنظيمي لبلدية الحجيرة في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يأتي في قمة الهيكل التنظيمي حيث يقوم برئاسة البلدية وتسييره وتنظيمها وقد مونحه، القانون مجموعة من الصلاحيات حيث يتمتع بالإزدواجية في الاختصاص.

الأمين العام للبلدية:

يأتي مباشرة بعد رئيس المجلس الشعبي البلدي وله مجموعة من الاختصاصات يقوم بها تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي والكتابة العامة هي بدورها تتكون من:

مكتب التسيير ومتابعة مداولات المجلس الشعبي البلدي.

ثانيا: مصلحة المالية والمستخدمين: وتتكون منة أربعة فروع.

1 -مكتب الميزانية والأجور.
2 -مكتب تسيير المستخدمين.
3 -مكتب التوثيق والأرشيف.
4 -فرع المرتبات وأجور العمال والعلاوات.

ومن مهامها:

1 -تسوية وضعية العمال المتمثلة في القرارات أو المقررات
2 -التسيير الإداري للمستخدمين
3 -تنظيم مسابقات التوظيف ومتابعة نشاط العمل وتسييره ومسك جدول التعداد الإداري.
4 -متابعة ميظانية التسيير والتجهيز وتسيير ميزانية القطاعات المختلفة للبلدية والممولة من ميزانية الولاية وإعانات أخرى.
5 -إعداد ميزانية البلدية.

ثالثا: مصلحة التنظيم العام والشؤون القانونية والاجتماعية وتتكون من 7 مكاتب و 3 فروع وهي على التوالي: **مكتب**

01: الحالة المدنية ويتكون من **03** فروع:

- فرع الحالة المدنية بمقر البلدية
- فرع الحالة المدنية بلقراف.
- فرع الحالة المدنية بالمير.

02: مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

03: مكتب الانتخابات الخدمة الوطنية والإحصاء,

04: مكتب التشغيل.

05: مكتب الاستقبال والتوجيه في الإدارة الإقليمية.

06: مكتب الجمعيات والنشاطات الثبانية والثقافية زالرياصية.

07: مكتب الاعلام.

ومن مهامها:

1 -تقديم مختلف الخدمات للمواطن المحلي من مساعدات وتسيير والنشاطات المختلفة الاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها.
2 -استلام الملفات الخاصة بالتشغيل والعمال ودراسة هذه الملفات والقيام بعملية التشغيل عند شغور المناصب.
3 -تقديم استشارات قانونية لسير نشاط المصالح الأخرى أثناء الطلب وعند الحاجة إليها.
4 -تسوية الملفات وفق للقانون والتنسيق مع الجهات الخارجية التي لها علاقة بالملف.
5 -الدفاع عن حقوق مصالح البلدية بصفتها مدعية أو مدعية أو مدعى عليها.
6 -تسجيل الناخبين إصدار بطاقة الناخب للتحضير للانتخابات.
7 -تقديم خدمات مختلفة للشعب من تسجيل الولادات والوفيات. والصديق على الامضاءات والمصادقة على النسخن الطبق الأحصل والمصادقة على بيع وشراء السيارات وتسليم شهادات الميلاد الأصلية.

رابعا: المصلحة التقنية والتجهيز والفلاحة وتتكون من ثلاثة مكاتب:

1 -مكتب الصفقات العمومية والبرامج ومتابعة الاشغال

2 -مكتب الفلاحة البيئية والوقاية.

3 -مكتب السكن والشؤون العقارية.

ومن مهامها:

- ❖ إبرام الصفقات البلدية والمشاريع الاستثمارية لمشاريع البناء والأشغال العمومية والطرقات ومشاريع الري والمياه الصالحة للشرب.
- ❖ إعداد دفتر الشروط الخاص بالصفقة والإعلان عن مناقصة.
- ❖ تقوم بعمليات فتح الأظرف للمقاولات والمؤسسات المشاركة

خامسا: مصلحة الممتلكات والتسيير العقاري وتضم مكتبيين.

1 -مكتب تسيير ممتلكات البلدية

2 -رئيس الحضيرة

✓ ومن أهم المهام التي يقوم بها ما يلي:

1 -تسيير الحظائر البلدية حضيرة العتاد المتحرك تسيير حضيرة النقل.

2 -صيانة الطرقات والانارة العمومية.

3 -الحفاظ على النظافة العمومية والصيانة وجميع النفات والقمامات.

4 -تسيير المخازن و الو رشات وصيانة المنشأة وصيانتها.

المبحث الثاني: واقع و إسهامات بلدية الحجيرة في التنمية المستدامة :

سنتطرق في هذا المبحث على واقع و إسهامات بلدية الحجيرة في التنمية المستدامة من خلال إحصائيات مشاريع تنموية من بها كل من ميزانية البلدية و من مخطط البلدي للتنمية و هناك مشاريع جاءت كإعانة من بلدية حاسي مسعود و أخيرا المشاريع الممونة من طرف ميزانية الولاية، من 2012 إلى غاية 30 مارس 2014.

01-أهم المشاريع التنموية من ميزانية البلدية لشهر 2014/03/30.

	المبالغ المالية المخصصة	الاستهلاك	النسبة
انجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي رقم:2011/11	2000,000.00 دج	0,00 دج	%0
تدعيم شبكة المياه الصالحة لشرب عبر تراب البلدية رقم:2014/02	4481,236.24 دج	0.00 دج	%0.00
المتابعة و المراقبة المخبرية لمشروع انجاز مسلك فلاحي لقراف قداشي رقم:2012/19	100,000.00 دج	0,00 دج	%0
تسوية أرضية وسط المدينة رقم:2/19	145,000.00 دج	0,00 دج	%0

المصدر :المخطط البلدي لتنمية:"بلدية الحجيرة"

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أعلاه أن ميزانية البلدية لشهر **30 مارس 2014** رصدت ميزانية ضخمة للقيام بمختلف المشاريع التي تنهض بعجلة التنمية على مستوى بلدية الحجيرة ساهمت بشكل أو بآخر في ترقية التنمية المستدامة و نجد أهم ميزانية كانت في مشروع تدعيم شبكة الصالحة للشرب عبر التراب البلدية حيث خصصت لها ميزانية تقدر بـ: 4481,236.24 دج لم يستهلك منه ,حيث نجد النسبة ضعيفة من ناحية الإنجاز حيث نجد هذا المشروع في طور الانجاز . و لم تظهر النتائج بعد، و على هذا الأساس نجد أن مشروع تدعيم شبكة المياه الصالحة لشرب من أهم مشاريع التنموية التي قامت بها بلدية الحجيرة من أجل رفع التنمية إلى أمام و ذلك على المدى البعيد أما فيما يخص تسديد الديون التجهيز رقم: 2011/12 فلقد خصصت لها ميزانية تقدر بـ : 3350,205.84 دج استهلك منه 317080516 دج بنسبة انجاز 1.05% حيث كانت من أولويات البلدية في تسديد الديون لمختلف البرامج و المخططات التنموية من أجل مساهمة في عملية التنمية المستدامة و الشاملة بشكل أو بآخر.

إلا أن مشروع مغلق و يرجع هذا إلى عدة أسباب إدارية و تقنية تتمثل في البيروقراطية.

أما عن المشاريع التنموية الأخرى كانجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي رقم 2011/11 لمتابعة و المراقبة المخبرية للمشروع انجاز مسلك فلاحي لقراف قداشي رقم 2012/19، تسوية أرضية وسط المدينة رقم 2011/19، تعتبر هذه المشاريع لم تنجز بعد و ترجع ذلك إلى عدة أسباب هي:

المشاريع في انتظار تأشيرة المراقب المالي، و هنا لا يؤشر المراقب المالي لوجود خلل ما في الإجراءات أو أخطاء كوجود خطأ في دفتر الشروط أو في اللجنة التقنية

أو اللجنة الإدارية متساوية الأعضاء.

- التأخر في صرف ميزانية البلدية.
- المشاريع في انتظار الموافقة من الجهة الوصية و الموافقة على المداولة للقيام بإعلان المشاريع.
- عدم التفاهم بين الإدارة و المقاولين.
- البيروقراطية.

02-أهم مشاريع ممونة من طرف بلدية حاسي مسعود (إعانة إلى غاية 2014/03/30):

	المبالغ المالية المخصصة	الاستهلاك	النسبة
تكملة تسديد الديون	4500,000.00 دج	1321990.0 دج	%0,5
صيانة الهياكل الإدارية لبلدية الحجيرة	4000,000.00دج	3776990 دج	%0. 10
ترميم العديد من منشآت التربوية	4034160.00 دج	0,00 دج	%0
تجهيز آبار للحزام الخضر على الطريق الوطني رقم03 لبلدية الحجيرة رقم2013/85	85000,000.00 دج	317080516 دج	%0
انجاز خمسة مجلات تجارية ببلدية الحجيرة رقم 2013/76	5000,000.00 دج	0,00 دج	%0
انجاز دراسة لدعم التنمية المحلية المستدامة رقم 2013/79	3000,000.00 دج	0,00 دج	%0

المصدر :المخطط البلدي لتنمية "بلدية الحجيرة"

من خلال الجدول المرفق أعلاه نجد أن معظم المشاريع و البرامج التنموية التي خصصت لها بلدية حاسي مسعود ميزانية ضخمة و ذلك لإعانة بلدية الحجيرة نظرا للظروف التي تحيط بالمنطقة جاءت نقط لتحسين المرفق العام و إعطاء صورة جيدة للمنطقة و ذلك من خلال صيانة العديد من الهياكل الإدارية التي تعد هي الأخرى همزة وصل بين الإدارة و المواطن المحلي لإعادة النظر للمشاكل الموجودة في البلدية حيث خصصت لها مبلغ 4000,000.00دج و صرف منه 3776990 دج و نسبة الانجاز 10 .0% حيث تعمل البلدية على القيام بمبادرة و هي السعي نحو التحسين للمنظر الجمالي لمختلق الهياكل الإدارية بينما خصصت مبلغ معتبرة لترميم العديد من منشآت التربوية بمبلغ قدره 4034160.00 دج و لم يتم الاستهلاك منه نظرا لعدة أسباب من أهمها أن العمل لم تأخذ تأشيرة من طرف المراقب المالي، أما عن مشروع تجهيز 4 آبار للحزام الأخضر على الطريق الوطني رقم 03 لبلية الحجيرة رقم 2013/85 فلقد رصدت له ميزانية تقدر بـ 85000,000.00 دج لم يتم الاستهلاك منه و ذلك لإعادة النظر في طبيعة المشروع و القيام بعملية التحليل الوثائق الإدارية و التقنية المتعلقة بالمشروع حيث ساهمت البلدية بإعطاء بعدا آخر لطبيعة المشاريع حيث جسدت مشروع يساهم بشكل أو بآخر في تحسين التنمية المحلية المستدامة و ذلك من خلال انجاز دراسة لدعم التنمية المحلية المستدامة رقم 2013/79 بمبلغ قدره 3000,000.00 دج و لم يستهلك منه نظرا للأسباب التالية/ أن هذا المشروع تم إلغائه نظرا لصعوبة القيام بمثل هذه المشاريع على بلدية الحجيرة و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة التي لا تحتوي على المؤهلات و الإمكانات التي تسمح لها بالانجاز، كما سعت البلدية إلى القيام بالعديد من محلات التجارية في بلدية الحجيرة و ذلك لمكافحة ظاهرة البطالة التي سيطرت على سباب المنطقة و التي خصصت لها مبلغ قدره 5000,000.00 دج إلا أنه لم تستهلك منه و ذلك لأسباب من أبرزها أن المشروع ينتظر التحليل على أرضية المنطقة.

و هناك العديد من المشاريع قامت بها البلدية و ذلك بالنهوض بالعجلة التنمية بمنطقة

و ذلك من خلال إسهامها في تجسيد برامج و مشاريع على مدى البعيد و من ابرز هذه المشاريع انجاز النظام السقي بالتقطير و تشجير النخيل و الزيتون و الصيانة على مسافة 21 كلم للحزام الأخضر بالطريق الوطني رقم 03 الجهة اليمنى التابع لبلدية الحجيرة رقم 2013/86 و انجاز الأحواض المائية و القنوات الرئيسية للسقي على مسافة 2100م/ط إلا أن هذه المشاريع باءت بالفشل لأن البلدية لا تملك أرضية جيدة تسمح بالانجاز مثل هذه المشاريع.

03-أهم مشاريع التنموية الممونة من طرف ميزانية الولاية إلى غاية 2014/03/30:

	المبالغ المالية المخصصة	الاستهلاك	النسبة
توسيع شبكة الكهرباء الريفية بحي الرمال و حي أحمد زبانة مع انجاز محاولات التدعيم رقم:2010/05	7000,000.00 دج	0,00 دج	%0
دراسة شبكة التطهير عبر أحياء مدينة الحجيرة رقم:2013/72	1300,000.00 دج	0,00 دج	%0
دراسة و انجاز 02 ملحقات إدارية على مستوى البلدية رقم 2010/08	1900,000.00دج	0,00 دج	%0
تهيئة عمرانية بحي 16 أفريل رقم 2013/73	5000,000.00 دج	0,00 دج	%0

المصدر :المخطط البلدي للتنمية :بلدية الحجيرة

يوضح الجدول أعلاه أن ولاية ورقلة خصصت ميزانية جد معتبرة للقيام بمختلف المشاريع و البرامج التنموية حيث نلاحظ أن الولاية قي قطاعات شبكة التظهير للصرف الصحي أنفقت مبالغ مالية كبيرة تقدر بـ : 1300,000.00 دج علما ن بلدية الحجيرة تعاني مشكلة في القطاع الصحي على أحياء المنطقة كما يعتبر هذا القطاع ضروري للسكان المحليين

في حياتهم اليومية و في حالة إهماله فإنه تنجم عنه مشاكل صحية و انتشار للأمراض و الأوبئة و تلوث البيئي...الخ إلا أنه هذا المشروع لم ينجز بعد و هذا راجع إلى أسباب التالية هي لم تأخذ تأشيرة المراقب المالي و أن ميزانية المشروع لم تصرف بعد بينما قيام مشروع توسيع شبكة الكهرباء الريفية بحي الرمال و حي أحمد زبانة مع انجاز محاولات التدعيم رقم. 02/13 و هذا راجع لطبيعة المنظمة والظروف التي تحيط بها باعتبارها منطقة صحراوية تنعدم عليها في بعض الأحيان الطاقة الكهربائية، فالمقابل نجد أن المناخ بالمنطقة مناخ حار وجاف كان بالإمكان الاستهلاك الطاقة التنمية في توليد الطاقة الكهربائية لكن نقص الاستثمار و المؤهلات في المنطقة عطلت انجاز هذا المشروع حيث خصصت له الولاية ميزانية تقدر بـ 1300,000.00 دج لم يستهلك منه و هذا راجع إلى أن المشروع لم يأخذ تأشيرة المراقب المالي أما عن قطاع التهيئة الحضرية من الطرق و الأرصفة و الإنارة العمومية و تهيئة المساحات الخضراء فلقد سخرت البلدية

ميزانية تقدر بـ 000.00 ,5000 دج و لم تصرف من المشروع نظرا لتعطيلات التي تحيط به من تجهيزات و من إعادة النظر في الهيكلة و إعادة استشارة

في مضمون المشروع كما ساهمت الولاية في تحقيق التنمية المستدامة و الشاملة و ذلك للعديد من المشاريع التنموية تنهض بالفعل التنموي في منطقة الحجيرة من خلال دراسة

و انجاز 02 ملحقات إدارية على مستوى البلدية رقم 2010/08 و التي خصصت لها مبلغ قدره 1900,000.00دج إلا أنه لم ينجز بعد نظرا لظروف التي تحيط بالمشروع وهذا راجع إلى أن مشروع لم يأخذ تأشيرة المراقب المالي، إضافة إلى هذه المشاريع فلقد قامت الولاية بميزانية معتبرة لتحسين المرفق العام في بلدية الحجيرة و تحسين بعض لهياكل خاصة

و تعرف أن المنطقة الحجيرة منطقة صحراوية رعوية سمحت لها بإنشاء بعض برامج تنهض بعجلة التنمية في المنطقة مثال دلك انجاز مسلك فلاحي لقراف قداشي رقم 2009/12 و أيضا انجاز مذبح بلدي **رقم10 /2010**، انجاز مدرسة قرآنية بالزاوية التيجانية بالحجيرة وترميم الزاوية رقم 2010/04.

04-أهم المشاريع الممونة من ميزانية المخطط البلدي للتنمية إلى غاية 30 مارس 2014:

	المبالغ المالية المخصصة	**الاستهلاك**	**النسبة**
تهيئة حضرية بوسط مدينة الحجيرة على مسافة 1000كلم	10,000,000.00 دج	7988091.48 دج	%0,7
دراسة انجاز مكتبة بحي أول نوفمبر بالحجيرة	8800,000.00 دج	7165.73 دج	%1,23
تكملة انجاز الحديقة العمومية بمدخل مدينة الحجيرة	6300,000.00 دج	0,00 دج	%0
انجاز الملاعب الجوارية بأنحاء أحياء الحجيرة	2500,000.00 دج	0,00 دج	%0
ترميم المنشآت الإدارية	2500,000.00 دج	0,00 دج	%0

المصدر : المخطط البلدي لتنمية "بلدية الحجيرة "

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أعلاه أن مخطط البلدي للتنمية إلى غاية 30 /2014/03 كانت من أهمها تهيئة حظيرة لمدينة الحجيرة على مسافة 1000 كلم و المتمثلة في تهيئة حضرية بوسط المدينة بالأرصفة و الإنارة العمومية بتخصيص مبلغ قدره 10,000,000.00 دج و استهلك منه 7988091.48 دج بنسبة 0,7% يرجع ذلك لعدة أسباب من أبرزها أن قطاع الأشغال العمومية والذي يعد تهيئة الحضرية من ضمن هذا القطاع باعتباره عصب الحياة الاقتصادية و المحور الأساسي للتهيئة العمرانية و الحضرية في البلدية

إلا أن هذا المشروع لم يكتمل في الانجاز و هذا راجع إلى قيام بتحضير الملف لدراسته من طرف لجنة الصفقات البلدية أما فيما يخص دراسة و انجاز مكتبة لحي أول نوفمبر بالحجيرة فلقد سخر المخطط البلدي للتنمية ميزانية معتبرة تقدر بـ 8800,000.00 دج أنجز منه 1,23% لإعادة قيمة الكتاب في المنطقة و الاهتمام بالمقروئية الذي تعد إرثا حضريا و عرفيا من خلال العديد من مخططات تاريخية التي تزخر بها بلدية الحجيرة، إلا أن هذا المشروع لم ينجز بعد لأنه تم غلقه نظرا للظروف التي أحاطت بالمشروع و هذا راجع إلى عدى أسباب من أهمها ضعف الإمكانات و نقص ثقافة الكتاب بالمنطقة،

أما فيما يخص على تكملة انجاز الحديقة العمومية بمدخل مدينة الحجيرة فلقد خصص لها مخطط البلدي للتنمية ميزانية لاستكمال المشروع بقيمة قدرها 6300,000.00 دج إلا أن المشروع لم ينجز نظرا لإلغاء المداولة و ذلك بسبب تغيير مكان الحديقة.

خلاصة الفصل:

و نخلص في الأخير إلى أن بلدية **الحجيرة** تعد منطقة ارتكاز و التقاء بين مدينتي **تقرت** و **ورقلة** بحكم موقعها الإستراتيجي بالإضافة إلى هذا فإنها تعتبر من أهم المناطق المؤهلة لتجسيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر إلى طبيعة المنطقة المكونة لها كما تعد بلدية الحجيرة قديمة النشأة من خلال احتواء المنطقة على معالم تاريخية من قصور و منازل نحوت آبار,زوايا و في سنة **1963** أي بعد الاستقلال الوطني تمت تسمية بلدية الحجيرة و خلال هذه السنة تمت ترقيتها ى مقر الدائرة طبقا للمرسوم القانوني رقم **09/84** كما تتميز بعدة خصائص من أهمها الموقع الجغرافي و المساحة لشاسعة و الكثافة السكانية التي قدرها 7.34 ساكن/كم^2 بمناخ حار جدا و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة الصحراوية الريفية، لبلدية الحجيرة هيكل تنظيمي تقوم من خلالها تسير عملها وفق القانون المعتمد في البلدية الحجيرة هيكل تنظيم و تسيير الموظفين داخل مقرها ويترأس الهيكل التنظيمي رئيس المجلس الشعبي البلدي و الأمين العام تتكون من مصالح تساهم هي الأخرى في تحسين المرفق العام و حسن سير العمل و في النظام العام للعمل. كما قامت بلدية الحجيرة على مجموعة من مشاريع التنموية خلاله العمدة الانتخابية الأخيرة من (2011 إلى غاية 2014/03/30) تبين لنا أن إسهامات بلدية الحجيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة الترميم أو إعادة هيكلة لاستكمال مسار التنمية في المنطقة و ذلك من خلال دعمها من بلدية حاسي مسعود كإعانة للبلدية نظرا لمحدودية الميزانية و هناك مشاريع مدعمة من طرف ميزانية الولاية، و كذا المخطط البلدي لتنمية و أخيرا أهم المشايع كانت من ميزانية البلدية، ركز في مجملها على قطاع الأشغال العمومية من التهيئة الحضارية ،الإنارة العمومية، التهيئة العمران بالمنطقة و توسيع شبكة التطهير الصرف الصحي وتوسيع شبكة الكهرباء الريفية و تعد هذه المشاريع عصب الحياة الاقتصادية و دعامة لنشاط الاقتصاد في البلدية. حيث ساهمت بالنهوض بعجلة التنمية المحلية المستدامة من خلال تكثيف جهود و إشراك الفواعل من السكان المحليين و السلطات المحلية في عملية التنمية بالإضافة إلى هذا فإن بلدية اهتمت بمجموعة من القطاعات كإعادة ترميم المنشآت الإدارية و التربوية، ساحات اللعب المكتبات و لكن عليهم بشكل العمل جدي وهذا راجع إلى عدة أسباب كان من أبرزها:

- أسباب إدارية و تقنية و المتمثلة في البيروقراطية.
- التأخر في صرف الميزانية.

- انعدام استثمار في المنطقة بالنظر إلى الإمكانات و المؤهلات التي تتمتع بها البلدية.
- عدم تفاهم بين الإدارة و المقاولين.
- المشاريع في انتظار الموافقة من الجهة الوصية و الموافقة على المداولة للقيام بإعلان المشاريع.

الخاتمة

تقوم التنمية المحلية على البناء القاعدي للمجتمع من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة في جميع القطاعات، و هذا لا يتحقق إلاَّ في وجود هيئة قاعدية كالبلدية باعتبارها، الأقرب إلى السكان المحليين،

و التي تقوم بإعداد مخططات و مشاريع التنمية في تجسيد وظيفة البلدية، و التنمية لا تحدث إلا عن طريق تكاثف و إشراك الجهود بين السلطات المحليين و فواعل المجتمع المدني من أجل إنجاح عملية التنمية على المستوى المحلي، بالنظر إلى طبيعتها فإنها تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع، و من هذه الأهداف تتمثل في أهداف إنجاز بتجسيد بعض البرامج و المشاريع من الناحية المادية، أما عن الأهداف المعنوية فقد تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية و المهارية التي قد تطرأ على الإفراد من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن المحلي والقيام بمختلف المشاريع و البرامج التنموية على المستوى المحلي.

إن للتنمية المحلية جملة من المبادئ تعد هي الأولى في القيام بالعديد من المشاريع و ذلك عن طريق تجميع و تحليل الخبرات العلمية المتراكمة على مر الزمن و عن طريق الممارسة العلمية ومن هذه المبادئ مبدأ التوازن، مبدأ التنسيق، مبدأ الشمول، مبدأ التقبل و التوجيه و مبدأ التقويم، بالإضافة إلى هذا فإنها تقوم على مجموعة من المقومات وهي إتباع الأسس العلمية السليمة في توظيف العاملين في المجالس البلدية و العمل على رفع كفاءة أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق الندوات و الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال. كما يعيق العمل التنموي جملة من العراقيل و العقبات التي تمس القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و تتمثل فيما يلي:في عائق التمويل باعتبار أن المال العنصر الهام في العملية التنموية و ذلك من اجل التسيير الجيد لمختلف المشاريع و المخططات التنموية إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات التنموية و تنفيذ المشروعات و أيضا ثقافة المجتمع لها دور في السيطرة على العادات و التقاليد عليها، حيث أنَّ بعض الثقافات الاجتماعية تتضارب مع التقدم الحضاري و التطور الفكري هناك، وهناك معوقات أخرى تعرقل العمل التنموي في تجسيد مساره و تتمثل في وصاية السلطة التنفيذية وذلك من خلال دور و عمل المجالس المحلية في الصلاحيات و الاختصاصات المخولة لها. أما عن ذهنية المنتخبين ترجع إلى عدة اعتبارات شخصية كالقرابة و الانتماءات و قد ينجر عنها اختيار

مترشح غير مؤهل و لا يملك القدرة و الكفاءة لتوليه هذا المنصب. أمَّا عن التنمية الشاملة فلقد تنوعت مشاريعها

و اختصاصاتها حول شمولية التنمية في مختلف القطاعات على أنها عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد تمس الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، كما انه يتناول الثقافة الوطنية و هو مدفوع بقوى داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوى داخلية. أمَّا فيما يخص التنمية المستدامة فتتمثل في تلبية احتياجات الأجيال القادمة مع مراعاة ثروات الأجيال الحاضرة و هناك من ركز على التنمية المستدامة على أنها تمكين سياسي من اجل القيام بنظام سياسي اجتماعي يتفاعل بين الأنظمة الثلاثة، النظام البيئي، النظام الاقتصادي و النظام الاجتماعي).

للتنمية الشاملة و المستدامة مجموعة من الأهداف تسمح لها بممارسة العمل التنموي داخل التجمعات المحلية و من أبرزها: زيادة إنتاجية العمل تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار إضافة إلى هذا فإنها تقوم بتحسين مستويات التعليم، الصحة الرفاهية عموما لكافة المواطنين مع زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة الطبقة العاملة، تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاستخدام العقلاني لهذه الموارد مع البحث عن بدائل لها حتى تبقى لفترة زمنية طويلة كما تسعى الاستدامة إلى ضمان الاستخدام المستدام و المثالي للأراضي و الغابات و الطاقات و الموارد المعدنية. فهي إذن تقوم بالحماية الكافية للموارد البيولوجية

و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للصحة. وذلك باعتمادها على مجموعة من الأبعاد التي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية باعتبارها وحدة عضوية مترابطة فيما بينها يتأثر كل منهما بالتغيير الذي يطرأ على باقي الأجزاء و سعيها نحو إزالة ما قد ينشب بينها من تعارض مع الاعتماد على الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للاقتصاد على البيئة بالتركيز على أبعاده الثلاثة اقتصادي، اجتماعي، بيئي، وهي كفيلة لضمان صيرورة العمل التنموي داخل الوسط المحلي. ومع هذا فلقد ظهرت مجموعة من النظريات ساهمت هي الأخرى في تعظيم و تعزيز دور الاستدامة كاختيار حتمي ووحيد في استدامة

و استقرار الأنظمة السياسية و الاجتماعية البيئية في محاولة الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية دون الاستنزاف الغير عقلاني لها، وذلك لمواجهة العديد من العقبات والتحديات التي تعرقل مسار

العمل التنموي دون تحقيق الأهداف المنشودة و من أهمها: الحروب الداخلية و انعدام الاستقرار وغياب الأمن و ضعف الإمكانيات التقنية و الخبرات الفنية إضافة إلى انتشار ظاهرة البطالة و ضعف التنمية الاقتصادية.و تعتبر بلدية الحجيرة كنموذج للدراسة من البلديات المهمة على مستوى الولاية لتواجدها

في المركز، فأنشأت هذه البلدية وفق أمر رئاسي رقم 84-09 المتعلق بالتنظيم الاداري للبلاد حيث لها مجلس منتخب ورئيس له أمين عام يساعد في تسيير أمور البلدية بالإضافة إلى المصالح و التي تساهم هي الأخرى في الحفاظ على السير الحسن للبلدية.

من خلال دراستنا لبلدية الحجيرة (2012-2014) تبين لنا أن واقع التنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، أنها ركزت على قطاعي الأشغال العمومية من ترميم الأرصفة، تهيئة المساحات الخضراء، للإنارة العمومية و شبكة التطهير و الصرف الصحي باعتبار إن هذين القطاعين الأكثر أهمية بالنسبة لها و تكون لها الأولوية خلال قيامها بالعمل التنموي بحيث تربط بين القرى و الأرياف و المناطق النائية من خلال بنائها الطرقات و تسهل لها أيضا في عمليات التبادل التجاري والاتصال، إضافة إلى إن هناك مشاريع ساهمت بشكل أو بآخر في النهوض بعملية التنمية المحلية المستدامة على مستوى بلدية الحجيرة بإنشاء مناطق فلاحيه خارج المحيطات و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة الفلاحية الصحراوية الرعوية, و على هذا تم الاستثمار في هذا الجانب من خلال اقتناء الأراضي رقم 2013/07 للمتابعة

و المراقبة المخبرية عن طريق استحداث إمكانيات و تجهيزات جد متطورة مع تقديم الإعانة من المهندسين الفلاحة.

و من خلال الدراسة يمكن الإجابة على الإشكالية بما يلي:

تساهم التنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- تقوم بإنشاء مجموعة من المشاريع التنموية بحيث تكون من خلالها دخلا لها تستفيد منه وتعزز قدراتها المالية و الاستفادة منها في عملية التنمية المحلية على المدى البعيد وذلك على مستوى قطاعات التنمية.
- تقوم المجالس البلدية بالحفاظ على الثروات الطبيعية لتعزيز دعائم الاستدامة و الاستمرار

على المستوى المحلي وذلك من خلال دورها في حماية البيئة و المحافظة عليها من خطورة النفايات

و التقليل من حدة تلوث البيئي وذلك عن طريق عمليات التشجير في المناطق المحلية و زرع الثقافة البيئية لدى السكان المحليين.

- الاستثمار في القطاع الفلاحي يعتبر البديل الأول و الأخير في استمرار التنمية المحلية المستدامة و هذا راجع إلى طبيعية المنطقة الصحراوية الفلاحية بالدرجة الأولى.

من خلال الدراسة تبين لنا أن لفرضية الأولى صحيحة وهذا راجع إلى السياسة التنموية لا تأتي إلا عن طريق القيام بالعديد من المشاريع و البرامج التنموية على المستوى المحلي وبالفعل فلقد قامت بلدية الحجيرة بجملة من المشاريع ساهمت هي الأخرى في إرساء دعائم استدامة في المنطقة. أما عن الفرضية الثانية فهي خاطئة وذلك بالرغم من سعي السلطات المحلية في ترقية السياسة التنموية على المدى البعيد إلا أنها أخفقت في إشراك المواطن كفاعل مؤثر في العملية التنموية وهذا واضح في العديد البرامج التنمية. و أخيرا الفرضية الثالثة خاطئة تبين لنا أن السلطات المحلية قامت بمبادرة جيدة و هي الاستثمار في العمل التنموي و خاصة الفلاحي من أجل الدفع بعجلة التنمية على المدى البعيد إلا أنها لم تجتهد في الاستثمار في باقي قطاعات التنمية الأخرى مثال :ثقافي,اجتماعي ,اقتصادي..... الخ

- نستنتج في الأخير أن واقع التنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في بلدية الحجيرة من 2012الى غاية 2014 ,وذلك من خلال قيامنا بدراسة فيها حيث أنها قامت بجملة من المشاريع

و البرامج التنموية في مجموعة من القطاعات خصصت لها مبالغ مالية معتبرة و قامت بانجازها ولكن بنسب متباينة، حيث تبين لنا أن معظم المشاريع التنموية لم تنجز بشكل فعلي ذلك لأسباب مختلفة سواء منها الإدارية أو التقنية،إضافة إلى نقص الدعم المادي و المالي و نقص الاستثمار في العديد من القطاعات التنمية في المنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المصادر الرسمية:

1/ أمر رئاسي رقم 84–09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاداري للبلاد.

الكتب:

1 -أحمد رشوان. حسين عبد الحميد. التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا وإداريا). الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة. 2009.

2 -المعاني أيمن عودة.الإدارة المحلية، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.2010.

3 -ألبر داغر. الموسوعة العربية للمعرف من أجل التنمية المستدامة. بيروت. الدار العربية للعلوم. الطبعة الأولة. 2007.

4 -دخيل محمد حسين. إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقي. الطبعة الأولى. 2009.

5 -محمد عبد الفاتح محمد. تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2008.

6 –مهنا إبراهيم سليمان. التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وآثار على التنمية المستدامة. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية. الطبعة الأولى.2000.

7 –حجاب محمد منير. الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.2009.

8 -غربي علي. أبجديات المنهجية كتابة الرسائل الجامعية.قسنطينة:مخبر علم الاجتماع والاتصال.2009.

9 -هوستشن ف دوجلاس. مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة، بهاء شاهين. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. الطبعة الأولى. 2000.

10 – خبابة عبد الله و بوقرة رابح. الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية.والتنمية المستدامة. الإسكندرية. دار شباب الجامعة.2009.

دراسات غير منشورة:

1– الأخضري إيمان. "دور المؤسسات المالية في تمويل الإدارة المحلية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، في العلوم السياسية تخصص.إدارة الجماعات المحلية والإقليمية .قسم العلوم السياسية .كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2010–2011".

2– لبال نصر الدين."الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية .كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.2011–2012".

3– عبد السلام عبد اللاوي."دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر. دراسة ميداني لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج.مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2010–2011".

4– عزيز محمد الطاهر." آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011–2012".

الملتقيات والمقالات :

1 –طلبة كمال مصطفى. تأثير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله.مجلة التواصل. مقالة لعدد 170. أكتوبر 2007.

2 -عبد الوهاب سمير. الإدارة المحلية، ورشة عمل الممارسة وتجارب في اللامركزية وتطوير الإدارة المحلية، القاهرة. المؤتمر العربي الثالث، 10–14 أفريل 2005.

3 -عثماني أمينةو الفر طاس زوليخة.الحكم الراشد والتنموي المحلية المستدامة. الملتقى الوطني حول الإشكالية: الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة قسم العلوم السياسية . 12–13 ديسمبر 2010.

4 -زرنيز أمال. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ملتقى الوطني حول الإشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية:جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 13–14 ديسمبر 2010.

5 -قرزيز محمود و يحياوي مريم. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير. المركز الجامع برج بوعريريج: جامعة بسكرة. 2008.

6–ناصر مراد.التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر.مجلة التواصل .العدد26 .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . 2010 .

7–زرمان كريم.أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة علمية محكمة وسداسية .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر .العدد07 .جوان 2010 .

المقابلات:

1 -مقابلة مع السيد منصوري محمد لحسن. رئيس المجلس الشعبي البلدي في مقر بلدية الحجيرة.يوم03 أفريل 2014.

2 -مقابلة مع السيد محمدي عبد الحميد. الأمين العام لبلدية الحجيرة. بمقر بلدية الحجيرة .يوم03 أفريل 2014.

المواقع الإلكترونية:

1 -عبد الجبار عبد الحكيم. دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية دراسة اجتماعية لعدد من مديريات. الرابط الالكتروني:

http://www.yemen.nicifolcomtant.Slbtyolies.delail.pho ?/d18988.

24فيفري2014. ساعة10:00 .

قائمة الجداول:

فهرس الجداول	الصفحة
وضعية المشاريع– ميزانية البلدية لشهر: 30 مارس 2014.	59
وضعية المشاريع إعانة المشاريع من بلدية حاسي مسعود إلى غاية 30 مارس 2014	61
وضعية مشاريع– ممونة من الولاية إلى غاية شهر 30 مارس 2014	63
وضعية المشاريع الممونة من ميزانية من ميزانية المخطط البلدي للتنمية إلى غاية 30 مارس 2014.	65

الفهرس

الفهرس.

الإهداء.

الشكر والتقدير.

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية. 06

تمهيد 07

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية. 08

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وخصائصها. 08

- تعريف التنمية المحلية. 08
- خصائص التنمية المحلية. 10

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية 10

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات التنمية المحلية. 12

المبحث الثاني: خطوات و مراحل التنمية المحلية 15

المبحث الثالث :معوقات التنمية المحلية 18

خلاصة الفصل الأول. 21

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري المستدامة. 22

تمهيد. 23

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة. 24

. المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 24

- تعريف التنمية المستدامة . 24

المطلب الثاني: خصائص التنمية الشاملة والمستدامة. 26

- خصائص التنمية المستدامة . 26
- خصائص التنمية الشاملة. 28

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة 29
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة و الشاملة 31

- أبعاد التنمية المستدامة 31
- أبعاد التنمية الشاملة 33

المبحث الثالث: نظريات التنمية المستدامة 36
المبحث الرابع : معوقات التنمية المستدامة 40
خلاصة الفصل 42
الفصل الثالث: الإسهامات و واقع بلدية الحجيرة في التنمية والمستدامة 43
تمهيد . 44
المبحث الأول: تعريف بلدية الحجيرة 45
المطلب الأول: نشأة بلدية الحجيرة 45
المطلب الثاني: خصائص بلدية الحجيرة 45
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية الحجيرة 55
المبحث الثاني: إسهامات وواقع بلدية الحجيرة في التنمية المستدامة 59
والشاملة من 2012 إلى 2014
خلاصة الفصل الثالث 67
الخاتمة 70
قائمة المصادر والمراجع 75
الملاحق 79
قائمة الجداول 80

الفهرس 82
الملخص 83

الملخص

تهدف الدراسة إلى كشف عن واقع التنمية المحلية في تجسيد وتفعيل العديد من البرامج والمشاريع التنموية على المدى البعيد، وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات والمؤهلات المتاحة في المنطقة من أجل تمكين المواطن من المشاركة في العملية التنموية على المستوى المحلي والاستغلال العقلاني والرشيد في الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف قطاعات التنمية، نظرا لاهتمام العديد من العلماء والمفكرين المختصين بموضوع التنمية المحلية من جهة واهتمام الخطاب التنموي السياسي من جهة أخرى وذلك خلال العقدين الأخيرين وخاصة في البلدان النامية حيث أصبحت وسيلة مهمة لتعزيز مكاسب الاستدامة والشمولية في كافة البرامج والمشاريع التنموية. ومن خلال دراسة الباحث لواقع وإسهامات البرامج التنموية في بلدية الحجيرة، ولاية ورقلة من سنة 2012 إلى غاية 30 مارس 2014 ومدى تفعيلها على أرض الواقع وذلك من خلال تجسيد سياسات التنمية الشاملة والمستدامة تبين لنا أن الاستثمار في العمل التنموي أمر مهم وخيار لا رجعة فيه في تفعيل وترقية البرامج التنموية على المستوى المحلي من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة إضافة و إلى هذا فإن هناك من تحديات ومعيقات تعتبر حجرة عثرة في القيام بالعديد من المشا ر يع التنموية، كنقص في الدعم المادي خاصة في المشاريع ذات أهمية كبيرة في الوسط المحلي للنهوض بعملية التنمية على المدى البعيد بالرغم من توفر البلدية على إمكانيات جد معتبرة تؤهلها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة في كافة قطاعات التنمية.

,الكلمات المفتاحية:التنمية المحلية ,التنمية المستدامة ,التنمية الشاملة . **التنمية ,المحلية ,الشاملة ،المستدامة**

Résume

Le but de cette étude, c'est de découvrir le rôle du développement local dans la réalisation et l'encouragement des projets à long termes leur fournissant tous les moyens régionales possibles pour permettre au citoyen de participer à cette opération de développement et exploiter raisonnablement les ressources de la région afin d'assurer la continuité de cette opération dans tous les secteurs.

Plusieurs chercheurs et spécialistes accordent une importance particulière au développement local qui a pris également une bonne partie du discours politique, surtout lors des deux dernières décennies dans les pays en voie de développement pour assurer une progression permanente dans tous les domaines.

A travers cette étude le chercheur a couvert la période de l'an 2012 jusqu'au 30 mars 2014 dans la commune d'Elhejira wilaya de Ouargla et a mis l'accent sur l'application sur terrain des politiques de développement local. Il avait constaté que l'investissement dans ce domaine est un choix primordial pour garantir la motivation et la promotion des projets de développement. Le chercheur a souligné de plus l'existence de plusieurs obstacles qui pourraient gêner la réalisation de certains projets tels que le manque de financement malgré que la commune possède des capacités considérables qui pourraient lui permettre un développement local dans tous les secteurs.

Mots clé : développement local , développement durale, développement globale, developpement , local,global,dural.